LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies



استعادة الثقة بين المواطنين والحكومة من خلال تنفيذ السياسات ورصدها

زينة سامي الحلو وبيتر شويفاتي

تقييم

ت 2 2026

استعادة الثقة بين المواطنين والحكومة من خلال تنفيذ السياسات ورصدها

زينة سامي الحلو وبيتر شويفاتي

أُنجز هذا التقرير بدعمٍ من سفارة مملكة هولندا في بيروت. إنّ الآراء الواردة فيه لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الجهة المانحة.

زينة سامي الحلو

زينة سامي الحلو هي باحثة في العلوم السياسية ومستشارة في مجال التنمية، لديها خبرة تزيد على 25 عامًا في مجالات الحوكمة والإصلاحات السياسية والإدماج الاجتماعي وصنع السياسات القائمة على الأدلة. تحمل شهادة الماجستير في الصحافة من جامعة باريس الثانية (أساس) والجامعة اللبنانية، ودبلوم الدراسات المعمّقة في العلوم السياسية من جامعة القديس يوسف. وتشمل خبرتها المهنية البحث والتدريب وتيسير النقاشات في مجالات حقوق الإنسان والإصلاح السياسي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

بيتر شويفاتي

بيتر شويفاتي هو باحث في المركز اللبناني للدراسات، تركّز أبحاثه على السياسة اللبنانية والديمقراطية والحوكمة والهجرة. حائز شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والشؤون الدولية بامتياز من الجامعة اللبنانية الأميركية، وشهادة الماجستير في الآداب (MLitt) في دراسات الأمن في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى من جامعة سانت أندروز.

تأسّس المركز اللبناني للدراسات عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

© حقوق النشر محفوظة 2026
المركز اللبناني للدراسات
تنفيذ التصميم زينة خيرالله
مصدر الصورة: كريستال حايك

ملاحظة بشأن استخدام اللغة: لأغراض السهولة في القراءة وتجنب التكرار، يعتمد هذا التقرير صيغة المذكر بوصفها الصيغة الأكثر اعتمادًا. وعليه، فإن جميع الإشارات الواردة بصيغة المذكر تُقصد بها الإشارة إلى جميع الأشخاص دون أي تمييز على أساس النوع الاجتماعي، وتشمل النساء والرجال وسائر الهويات الجندرية على حد سواء. ولا يعكس هذا الاستخدام أي تفضيل أو استبعاد، بل يهدف حصراً إلى تبسيط الصياغة والحفاظ على سلاسة النص.

المقدّمة

شهد لبنان في السنوات الأخيرة سلسلة استثنائية من الأزمات المتداخلة، فاقم كلٌّ منها هشاشة أنظمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، اندلعت احتجاجات شعبية واسعة في مختلف أنحاء البلاد، على خلفية مظالم متراكمة منذ سنوات، شملت تفشّي الفساد، وتفاقم عدم المساواة، وبداية الانهيار المالي، وخسارة المدّخرات، والانخفاض الحاد في قيمة العملة الوطنية.

وفي السنوات التي تلت ذلك، تعرّض لبنان لسلسلة من الصدمات المتتالية، شملت الأزمة الاقتصادية والمصرفية غير المسبوقة، وجائحة كوفيد-19، والانفجار المدمّر في مرفأ بيروت في آب/ أغسطس 2020، وأزمة الطاقة الممتدة، والشلل الحكومي المستمر. وتوالت هذه الأزمات في وقت كان فيه لبنان يستضيف أكبر عدد من اللاجئين نسبةً إلى عدد السكان في العالم، نتيجة الحرب الأهلية السورية، ما فرض ضغوطًا هائلة على المؤسّسات والخدمات العامة التي كانت تعاني أصلًا من أعباء تفوق طاقتها.

حملت هذه الأزمات تداعيات إنسانية جسيمة. فقد واجهت الأُسَر مستويات قياسية من الفقر متعدّد الأبعاد، وتآكل المدّخرات، والهجرة الجماعية، والإخفاقات المتكرّرة في إدارة البنى التحتية الحيوية. كذلك تراجعت بشدّة قدرة المواطنين على الوصول حتى إلى أبسط الخدمات العامة، ما أجّج مشاعر الإحباط على نطاق واسع وقوّض الثقة بالدولة.

وقد تصاعدت الهجمات الإسرائيلية الواسعة، التي أعقبت حملة الإسناد التي أطلقها 'حزب الله' دعمًا لحركة 'حماس' في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، واشتدّت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، ثم مجددًا في آذار/ مارس 2026. وأدت الغارات والتوغلات البرية الإسرائيلية إلى تدمير قرى بأكملها، وتهجير مجتمعات محلية في مناطق بعيدة عن الحدود، وإلحاق أضرار واسعة النطاق بالبنية التحتية.

وأبرزت هذه الاعتداءات المتتالية الأثرَ غير المتناسب للعدوان الإسرائيلي على المؤسّسات والمجتمعات المحلية الهشّة أساسًا في لبنان، إذ فاقمت المعاناة الإنسانية وقوّضت فرص الإصلاح الديمقراطي. وفي ظل هذا التدهور، أُرجئت الانتخابات النيابية التي كان من المقرّر إجراؤها في عام 2026 لمدة سنتَيْن، ما أثار مزيدًا من الشكوك بشأن المسار الديمقراطي للبلاد.

يسعى هذا التقرير إلى سدّ فجوة أساسية في فهم تصوّرات المواطنين اللبنانيّين لمؤسّساتهم، وتقييمهم للجهات الفاعلة السياسية، ورؤيتهم لدورهم في العمليات الديمقراطية في ظل الأزمات الحادّة التي يعيشونها. وفي ضوء بيانات استطلاع شمل مختلف أنحاء البلاد ومناقشات لمجموعات التركيز، يقدّم التقرير صورة مستندة إلى الواقع لأولويات المواطنين وأسباب إحباطهم وتطلعاتهم. وتوفّر النتائج معلومات قيّمة بشأن التجارب المعيشة للنساء والشباب والفئات المهمّشة، وتسلّط الضوء على الفرص والتحديات المرتبطة باستعادة الثقة بين المواطنين والدولة.

خلفية البحث

أجرى المركز اللبناني للدراسات (LCPS)، بدعم من السفارة الهولندية في بيروت، دراسة اعتمدت منهجية بحثية مختلطة خلال الفترة الممتدّة من كانون الأول/ ديسمبر 2025 إلى شباط/ فبراير 2026، وشملت استطلاعًا للرأي على مستوى البلاد شارك فيه 1,200 مستجيب، إلى جانب 18 مناقشة ضمن مجموعات تركيز.

أُجري البحث في وقت كانت فيه الانتخابات النيابية لا تزال مقرّرة رسميًّا في ربيع عام 2026، ولم يكن قد اتُّخذ بعد قرار بتأجيلها. ونُفّذ العمل الميداني لجمع البيانات قبل تصعيد آذار/ مارس 2026، وبالتالي فهو يرصد اتجاهات الرأي العام خلال فترة زمنية قصيرة سبقت اشتداد الحرب.

كذلك، أُجري البحث في ظل استمرار الغارات الإسرائيلية على جنوب لبنان، والهجمات المتقطّعة على الضاحية الجنوبية لبيروت، ووضع أمني متقلّب عمومًا كرّس حالة عميقة من عدم اليقين. وعليه، تقدّم النتائج صورة آنية لمشاعر المواطنين قبل التصعيد الإقليمي، وتعكس انتشار مشاعر الإحباط والخوف وعدم الرضا عن النظام السياسي، فضلًا عن الشكوك الجدية بشأن إمكانية إجراء الانتخابات واستمرار الحياة المدنية بصورة طبيعية.

ومنذ استكمال جلسات مجموعات التركيز الخاصة بهذه الدراسة، أُرجئت الانتخابات النيابية رسميًّا، ما يؤكد هشاشة العملية السياسية، ويضفي أهمية خاصة على هذه النتائج، بوصفها توثيقًا للرأي العام خلال الأشهر التي سبقت استحقاقًا انتخابيًّا كان من المتوقع أن يشكّل محطة مفصلية.

المنهجية

اعتمدت الدراسة منهجية بحثية مختلطة جمعت بين الأدوات النوعية والكمية. وأُجريت 18 مناقشة ضمن مجموعات تركيز في مختلف أنحاء لبنان. وتوزّعت 15 مجموعة على الدوائر الانتخابية في البلاد، وضمّت مشاركين تبلغ أعمارهم 25 عامًا وما فوق، ممّن كانوا مؤهّلين للاقتراع في الانتخابات النيابية لعام 2022. واستهدفت مجموعتان الناخبين الذين يشاركون في الانتخابات للمرة الأولى، وتراوح أعمارهم بين 21 و24 عامًا، ممّن كانوا سيصبحون مؤهّلين للاقتراع في عام 2026، فيما خُصّصت مجموعة واحدة للشباب الذين لم يبلغوا بعد سنّ الاقتراع، وتراوح أعمارهم بين 18 و21 عامًا. وضمّت جميع المجموعات مشاركين من النساء والرجال، مع تعمُّد بذل جهود لضمان تمثيل منصف لأصوات النساء.

راعى اختيار المشاركين التنوّع الطائفي والاجتماعي والاقتصادي والجغرافي. كذلك سعت الدراسة إلى تحقيق التنوّع من حيث الفئات العمرية والمستويات التعليمية، بهدف رصد طيف واسع من وجهات النظر. وعلى الرغم من أنّ الدراسة القائمة على مجموعات التركيز هدفت إلى تشكيل مجموعات متنوّعة تعكس التركيبة السكانية لكل دائرة انتخابية، فإنها لم تأخذ الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية أو الانتماءات السياسية في الاعتبار بصورة منهجية. بدلًا من ذلك، ركّز اختيار المشاركين

على ضمان أن تعكس المجموعات عمومًا التنوّع القائم داخل دوائرها الانتخابية، من دون فرض حصصٍ محدّدة وصارمة تتجاوز الاعتبارات الطائفية والجندرية.

وتناولت المناقشات التجارب المعيشة للمشاركين، وتصوّراتهم للتمثيل السياسي، ومواقفهم من انتخابات عام 2026، وتوقعاتهم بشأن إشراك النساء والشباب في الحياة السياسية. واتّبعت كل جلسة دليلًا منظّمًا للمناقشة، بدأ بالتجارب الشخصية مع الأزمات السياسية والاقتصادية، ثم انتقل إلى تقييم انتخابات عام 2022 والتمثيل النيابي الحالي، واختُتم بالتوقعات والأولويات المتعلقة بانتخابات عام 2026.

واستكمالًا لهذه المعطيات النوعية، كلّف المركز اللبناني للدراسات شركة 'ماينرز ريسيرش' (Research Miners) إجراء استطلاع للرأي على مستوى البلاد في كانون الثاني/ يناير 2026. وصُمّم الاستطلاع لتقديم صورة تمثّل المواطنين اللبنانيّين الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا وما فوق، من خلال رصد مواقفهم من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والثقة بالمؤسّسات، والمشاركة السياسية، والتنوّع والشمول، وتوقعاتهم بشأن انتخابات عام 2026. وتألّف الاستبيان من 50 سؤالًا منظّمًا، وطُرح على المشاركين عبر مقابلات هاتفية راوحت مدتها بين 20 و25 دقيقة.

واختيرت من مجتمع الدراسة عيّنة تضمّ 1,200 مستجيب، وُزّعت بصورة متناسبة على جميع المحافظات، على النحو الآتي: بيروت (7.1 %)، وجبل لبنان (42 %)، والشمال (13.1 %)، وعكار (6.7 %)، والجنوب (12.1 %)، والنبطية (7.9 %)، والبقاع (6.1 %)، وبعلبك الهرمل (5 %). وداخل كل محافظة، وُزّع المستجيبون أيضًا على الأقضية بما يعكس حجم السكان وتركيبتهم. وحقّقت العيّنة توازنًا جندريًا (48.4 % من الذكور و51.6 % من الإناث)، وشملت جميع الفئات العمرية، من 18–24 عامًا إلى 65 عامًا وما فوق، كذلك عكست التنوّع الطائفي بما يتوافق مع الواقع الديموغرافي لكل قضاء.

ونفّذت العمل الميداني فرق مدرّبة في كل محافظة، تحت إشراف باحثين ذوي خبرة ومعرفة محلية بالمناطق المعنية. وخضع القائمون على المقابلات، الذين أجروا الاستطلاع باستخدام تقنية المقابلات الهاتفية بمساعدة الحاسوب (CATI)، لتدريب موحّد لضمان الاتساق في طرح أسئلة الاستبيان، والتزام الضوابط الأخلاقية، واحترام سرّية بيانات المستجيبين. ورُمِّزَت البيانات وعُولجت باستخدام برنامجَيْ KOBO وSPSS، وأُجري تحليلها وفق متغيّرات تفسيرية شملت النوع الاجتماعي والعمر والمحافظة والمستوى التعليمي والدخل والانتماء الطائفي.

الاعتبارات الأخلاقية

التزمت الدراسة المعايير الأخلاقية المعتمدة في كلتا المنهجيّتَيْن، إذ كانت المشاركة طوعية، وجرى الحصول على الموافقة الواعية عند استقطاب المشاركين، ومجددًا في بداية كل جلسة من جلسات مجموعات التركيز. وحافظ القائمون على البحث على السرّية من خلال حذف الأسماء والمعلومات التي تكشف هوية المشاركين من نصوص المناقشات والتقارير. كذلك حرص ميسّرو الجلسات على حماية الخصوصية وتطبيق تدابير الحماية المراعية للحساسيات الثقافية، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية أصوات النساء والشباب. وفي الاستطلاع، قدّم القائمون على المقابلات أنفسهم

وشرحوا طبيعة الدراسة وحصلوا على موافقة شفهية من المستجيبين، مع تأكيد عدم الكشف عن هوياتهم، وحصر استخدام البيانات في نطاق محدّد. ونُفّذت أيضًا إجراءات لضبط الجودة، شملت الرصد وإعادة الاتصال والتحقّق، مع الحفاظ على عدم الكشف عن هوية المستجيبين واحترام حقهم في الامتناع عن المشاركة.

وتضمن هذه الإجراءات مجتمعةً التزام عملية جمع البيانات المبادئَ الأخلاقية الدولية للبحث العلمي، ولا سيّما المشاركة الطوعية والسرّية واحترام تنوّع الأصوات ووجهات النظر.

حدود الدراسة

على الرغم من أنّ مجموعات التركيز توفّر معطيات نوعية جيّدة بشأن تصوّرات المواطنين ومواقفهم من المشاركة السياسية، تجدر الإشارة إلى عدد من القيود التي تحدّ من نتائجها.

أولًا، لا تمثّل النتائج مجمل السكان اللبنانيين من الناحية الإحصائية، بل تهدف إلى استكمال التحليل العام من خلال تفسير الأنماط والمواقف، وتقديم رؤى بشأن التصوّرات والديناميات التي تسمح بفهم النتائج بصورة أفضل. وبما أنّ مجموعات التركيز عُقِدَت قبل الاستطلاع، فإنها توفّر عمقًا نوعيًّا يساعد على تفسير الاتجاهات الناشئة ووضع المواقف في سياقها.

ثانيًا، ربما أثّرت طبيعة المناقشات الجماعية في إجابات المشاركين، إذ يُحتمَل أنّ بعضهم شعر بأنه مقيّد بفعل الديناميات الاجتماعية داخل المجموعة، أو تردّد في التعبير عن آراء مخالفة. ومع ذلك، حرص مديرو الجلسات على الحدّ من هذا الاحتمال وضمان مشاركة متوازنة.

ثالثًا، على الرغم من الجهود المتعمّدة لتحقيق التوازن الجندري والتنوّع الطائفي، ربما حالت التحديات المرتبطة باستقطاب المشاركين في بعض الدوائر دون تمثيل الطيف الكامل لوجهات النظر.

رابعًا، ربما أدّت حساسية المواضيع السياسية ومناخ انعدام الثقة السائد إلى ممارسة بعض المشاركين رقابة ذاتية على آرائهم أو توخّي الحذر في إجاباتهم.

وأخيرًا، نظرًا إلى الطبيعة النوعية للبيانات، ينبغي تفسير النتائج بوصفها مؤشرات على اتجاهات أوسع نطاقًا، لا مقاييس نهائية وحاسمة.

هذا وواجه الاستطلاع بدوره بعض القيود. فعلى الرغم من أنّ معظم المستجيبين أبدوا تعاونًا ورحّبوا عمومًا بالمشاركة، برزت صعوبات في الإجابة عن بعض الأسئلة الحساسة، ولا سيّما تلك المتعلقة بالأثر المتصوَّر للنواب، إذ اتّسمت الإجابات بالتحفّظ والحذر.

وكان التفاوت بين المناطق في معدلات رفض المشاركة ملحوظًا أيضًا، إذ سجّلت بيروت بعضًا من أعلى معدلات الرفض، فيما كانت طرابلس من بين المناطق التي سجّلت أدنى المعدلات. وتبيّن أيضًا أن استقطاب المشاركين الذكور الأصغر سنًّا، الذين تراوح أعمارهم بين 21 و24 عامًا، شكّل تحديًا خاصًا في عدد من المحافظات، ويُحتمَل أن يكون ذلك قد أثّر في توازن وجهات النظر لدى الناخبين الذين يشاركون

في الانتخابات للمرة الأولى. وعلى الرغم من هذه التحديات، نجح الاستطلاع في استكمال العيّنة المستهدفة، ووفّر معطيات كمية متماسكة عزّزت التحليل العام عند مقاطعتها مع نتائج مجموعات التركيز.

أهداف البحث

صُمِّمَت الدراسة لرصد الأبعاد الكمية والنوعية لتصوّرات المواطنين ومواقفهم وأولوياتهم قُبيل الانتخابات النيابية لعام 2026. ويمكن تلخيص أهدافها على النحو الآتي:

1. تقييم التجارب المعيشة للمواطنين واستجاباتهم العاطفية
   - فهم كيفية تأثُّر الأفراد على المستوى الشخصي بالأزمات السياسية والاقتصادية في لبنان.
   - رصد الاستجابات العاطفية، مثل الإحباط والخوف والأمل والاستسلام للأمر الواقع، ودراسة كيفية تأثيرها في المواقف السياسية.
   - استكشاف العلاقة بين الظروف المعيشية اليومية والقيادة السياسية والحوكمة والاختلالات البنيوية في النظام.
2. تقييم تصوّرات المواطنين للمؤسّسات والجهات الفاعلة السياسية
   - قياس آراء المواطنين بشأن أداء مجلس النواب والمجالس البلدية، وتقييم مدى رضاهم عن دور الدولة ووظائفها.
   - دراسة مستوى الثقة بالمؤسّسات ومدى شعور المواطنين بأنهم يستفيدون من خدمات الدولة.
   - استكشاف تصوّرات المواطنين للأحزاب المحلية والنواب الإصلاحيّين، بما في ذلك كيفية تأثير أدائهم في انخراط المواطنين في المستقبل.
3. فهم دوافع المشاركة السياسية والعوامل التي تَثني عنها
   - تحديد العوامل التي تشجّع المشاركة المدنية والانتخابية أو تَثني عنها.
   - تقييم مستويات النشاط السياسي وتأثيره في العلاقات مع الأحزاب ومعايير التصويت.
   - استكشاف كيفية تأثير الثقة أو خيبة الأمل أو الرضا عن الخيارات السابقة في المشاركة المستقبلية.
4. قياس تصوّرات المواطنين للانتخابات النيابية لعام 2026
   - قياس مستويات الاهتمام والتفاؤل والتشكيك والعزوف عن المشاركة.
   - فهم التوقعات المتعلقة بنزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها ومصداقيتها.
   - تحديد ما يأمل المواطنون رؤيته في الحملات الانتخابية والمرشحين، مع التركيز على الأولويات الملموسة.
5. تحديد سُبُل التعبئة وتعزيز الشمول
   - استكشاف استراتيجيات فعّالة لإشراك الناخبين، ولا سيّما الشباب والنساء والفئات التي فقدت ثقتها بالعمل السياسي.

- تقييم الأهمية التي يوليها المواطنون لدور النساء في الحياة السياسية وتوقعاتهم بشأن تعزيز مشاركتهنّ.
- التركيز على الفرص المُتاحة أمام المرشحين المستقلين والإصلاحيّين لبناء الثقة وتعزيز حضورهم، ودراسة أنواع الرسائل ووسائل التواصل والتفاعل المجتمعي الأكثر تأثيرًا في المواطنين.
- قياس احتياجات المواطنين من الخدمات وسُبُل حصولهم عليها، وربط هذه الأولويات باستراتيجيات التعبئة المحتملة.

النتائج الرئيسية

لضمان الاتساق بين تصميم الدراسة وتحليلها، تُعرَض النتائج بما يتوافق مباشرةً مع أهداف البحث. فيتناول كل قسم هدفًا من هذه الأهداف، ويربط النتائج الكمية بالأدلة النوعية، من خلال عرض الإحصاءات المُستخلَصة من الاستطلاع إلى جانب التجارب المعيشة للمشاركين وتصوراتهم وتوقعاتهم، مع الاستشهاد باقتباسات حرفية توضيحية من أقوالهم. وتتيح هذه الهيكلية تسلسلًا واضحًا في عرض النتائج، يبدأ بالتجارب الشخصية والتصوّرات السياسية، ثم ينتقل إلى السلوك الانتخابي والتمثيل السياسي، فالتطلعات بشأن انتخابات عام 2026، وصولًا إلى سُبُل تعزيز الشمول والتواصل والوصول إلى المواطنين.

1. العيش في ظل الأزمات: المعاناة اليومية وآليات التكيّف

على مدى السنوات الخمس الماضية، أعادت الأزمات السياسية والاقتصادية المتتالية تشكيل الحياة اليومية بصورة عميقة. فقد وصف المواطنون كيف أدّت الأجور المتدنية وتراجع قيمة العملة والبطالة وانهيار القدرة الشرائية إلى تقويض قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وكانت الأجيال الشابة من بين الفئات الأكثر تضررًا، إذ حُرم الكثير من الشباب فرصَ التعليم والفرص المستقبلية بعد أن فقد أهاليهم وظائفهم أو احتُجزت مدّخراتهم في المصارف. وقد شكّل هذا الأثر الممتد عبر الأجيال موضوعًا متكررًا في شهادات المشاركين، ما يبرز كيف حدّت الأزمات من فرص الحراك الاجتماعي والتطلعات المستقبلية.

ويُظهر الاستطلاع حجم الضائقة الاقتصادية، إذ أفاد 87.3 % من المستجيبين بأنّ الوضع المالي لأسرهم أصبح أسوأ أو أسوأ بكثير مما كان عليه في عام 2020.

يكشف تصنيف البيانات بحسب الدوائر الانتخابية والطوائف عن تدهور حاد ومتفاوت في الظروف المعيشية. ففي دائرة الجنوب الأولى (صيدا – جزين)، أفاد 4.8 % فقط من المستجيبين بأنّ أوضاعهم تحسّنت مقارنةً بعام 2020، فيما قال 69.9 % إنّ أوضاعهم ساءت. وفي دائرة البقاع الثالثة (بعلبك – الهرمل)، أفاد ثلثا المستجيبين (66.7 %) بتدهور أوضاعهم، مقابل 3.3 % فقط قالوا إنها تحسّنت. وتبرز خصوصًا دائرة جبل لبنان الثانية (المتن)، حيث أفاد نحو 88.2 % من المستجيبين بتدهور أوضاعهم، فيما كانت دائرة بيروت الثانية أقل تأثُّرًا نسبيًّا، إذ قال 55.7 % إنّ أوضاعهم بقيت على حالها.

وتعكس الأنماط الطائفية هذه التفاوتات المناطقية، إذ كان المستجيبون الشيعة الأكثر إبلاغًا عن تدهور أوضاعهم (41 % 'أسوأ بكثير' و49.2 % 'أسوأ'). وأفاد معظم المستجيبين الموارنة (80 %) بأنّ أوضاعهم ساءت، وإن كانت نسبة الذين وصفوها بأنها 'أسوأ بكثير' أقلّ. وسجّل المستجيبون الدروز أعلى نسبة ممن أفادوا بأن أوضاعهم أصبحت 'أسوأ'، وبلغت 87.3 %. أما إجابات المستجيبين السنّة فكانت أكثر تفاوتًا، إذ قال 23.6 % إنّ أوضاعهم أصبحت 'أسوأ بكثير'، و56.8 % إنها أصبحت 'أسوأ'، فيما أفاد 18.2 % بعدم حدوث أيّ تغيير.

وعندما سُئل المستجيبون مباشرةً عمّا إذا كان دخل أسرهم يكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، أشار نحو ثلثيهم (64.2 %) إلى معاناتهم من ضغوط مالية بدرجات متفاوتة. وأفادت النسبة الأكبر بأنّ دخلها إما 'يكفي بالكاد' (42.7 %) وإما 'لا يكفي إطلاقًا' (21.5 %) لتلبية الاحتياجات الأساسية. وقالت أقلية صغيرة فقط، بلغت 5.4%، إنّ دخلها يغطّي الاحتياجات جزئيًّا، لكنه يضطرّها إلى اتخاذ خيارات متكررة بشأن النفقات. وتُبرِز هذه النتائج مجتمعةً مدى انتشار انعدام الأمان الاقتصادي، وتعزّز ما ورد في مجموعات التركيز من شهادات نوعية تصف المعاناة المعيشية. وتكشف البيانات أيضًا عن تفاوتات حادّة بحسب مستويات الدخل والمحافظات والطوائف.

دخل الأسرة والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية

على مستوى الدخل، أفادت جميع الأسر (100 %) التي يبلغ دخلها 300 دولار أميركي أو أقل بأنّ دخلها غير كافٍ، فيما قال 63.3 % من الأسر التي يراوح دخلها بين 300 و700 دولار إنه يكفي بالكاد، واعتبر 31.2 % فقط من الأسر التي يراوح دخلها بين 700 و1,000 دولار أنّ دخلها كافٍ.

وعلى المستوى المناطقي، كانت المعاناة أشدّ حدّة في البقاع وشمال لبنان، حيث وصف أكثر من نصف الأُسَر دخلها بأنه يكفي بالكاد أو لا يكفي إطلاقًا. في المقابل، أفادت الأُسَر في بيروت بمستويات أعلى بكثير من كفاية الدخل، إذ قال 20.8 % من المستجيبين في دائرة بيروت الأولى إنّ دخلهم كافٍ تمامًا، و79.2 % إنه كافٍ، فيما بلغت النسبتان في دائرة بيروت الثانية 8.2 % و91.8 % على التوالي.

الرسم البياني 1 **إلى أيّ مدى يسمح لكم دخل أسرتكم الحالي بتلبية احتياجاتكم الأساسية؟** بما في ذلك الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم والنقل وخدمات المرافق العامة – بحسب فئة الدخل

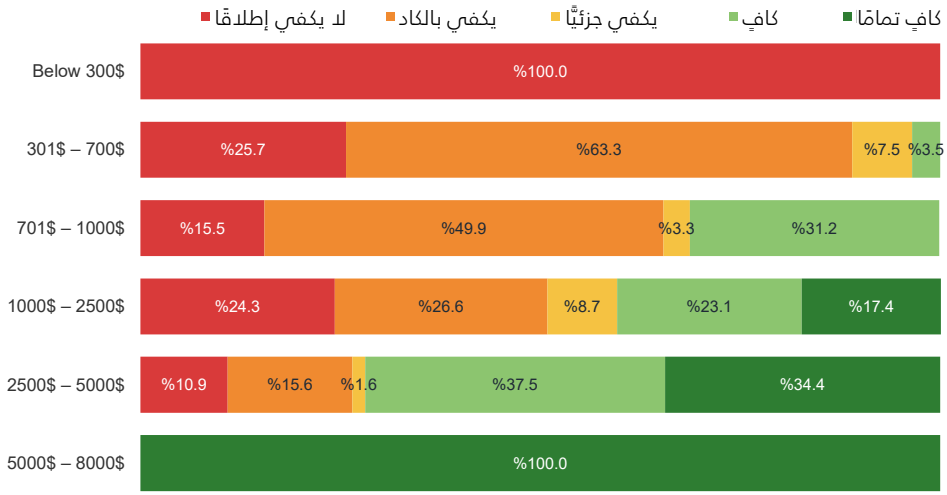

وتبرز تفاوتات طائفية لافتة بالقدر نفسه، إذ أفادت الأُسَر الشيعية والمارونية بأعلى مستويات المعاناة، حيث قال نصفها تقريبًا إنّ دخلها يكفي بالكاد، وحوالى ربعها إنه لا يكفي إطلاقًا. في المقابل، سجّل المستجيبون الأرثوذكس والمسيحيون من الطوائف الأخرى مستويات أعلى من كفاية الدخل، ما يعكس تفاوت القدرة على الصمود بين المجتمعات المحلية.

وبصورة عامة، تُبرِز البيانات كيف أدّى الانهيار الاقتصادي إلى تعميق عدم المساواة، تاركًا شرائح واسعة من السكان في ضائقة شديدة، فيما لم تحتفظ بالاستقرار المالي سوى أقلية.

وكانت استراتيجيات التكيّف الأكثر شيوعًا خلال العام الماضي تقليص الأنشطة الاجتماعية (34.6%)، واللجوء إلى الاقتراض (27.5%)، وخفض استهلاك الطاقة (26.3%)، فيما فضّل 32 % من المستجيبين عدم الإجابة، كما يُظهر الرسم البياني أدناه:

استراتيجيات التكيّف المحدّدة

تُظهِر البيانات أنّ استراتيجيات التكيّف تتفاوت بصورة كبيرة بين المحافظات اللبنانية، بما يعكس شدّة الضائقة الاقتصادية والموارد المتاحة للأُسَر على حد سواء. ففي جبل لبنان، سجّلت الأُسَر أعلى مستويات الاعتماد على خفض استهلاك خدمات المرافق العامة، وتقليص النفقات الطبية، والاقتراض. كذلك شهدت دائرتا جبل لبنان الثانية (المتن) وجبل لبنان الرابعة (الشوف – عاليه) تغيّرات ملحوظة في تعليم الأطفال والانتقال إلى مساكن أقل كلفة.

الرسم البياني 2 **ما استراتيجيات التكيّف التي استخدمتها أسرتكم خلال الأشهر الـ12 الماضية؟**

يمكن اختيار إجابات متعدّدة – الخيارات الثلاثة الأكثر شيوعًا باللون الأحمر

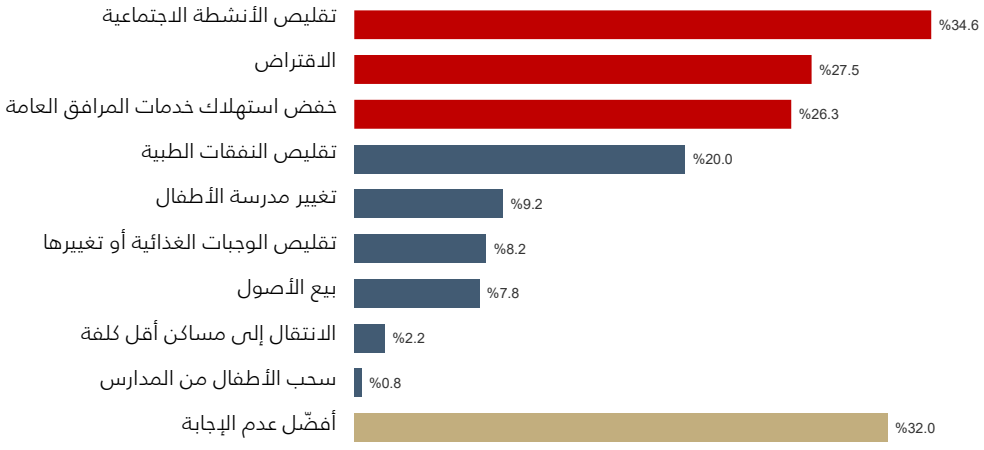

في المقابل، يبرز شمال لبنان من حيث اللجوء إلى تدابير قاسية تؤثّر في التعليم، إذ وصلت نسبة الأُسَر التي سحبت أطفالها من المدارس إلى 30 %، تلتها زحلة بنسبة 20 %. وسجّلت دائرتا الشمال الأولى (عكار) والشمال الثانية (طرابلس – المنية – الضنية) أيضًا مستويات مرتفعة بصورة خاصة من تقليص الوجبات الغذائية أو تغييرها، بلغت 27.5% و20.4% على التوالي، إلى جانب تخفيضات كبيرة في

استهلاك خدمات المرافق العامة. وتشير هذه الأنماط إلى أنّ الأُسَر في هذه المناطق تستنفد آليات التكيّف قصيرة الأجل، وتلجأ في الوقت نفسه إلى تعديلات بنيوية أطول أمدًا، ما يُبرِز عمق الضغوط الاقتصادية وتآكل قدرة الأُسَر على الصمود.

أما في الجنوب والبقاع، فقد اتّجهت استراتيجيات التكيّف بدرجة أكبر نحو بيع الأصول والانتقال إلى مناطق أخرى، متأثرةً ليس بالانهيار الاقتصادي فحسب، بل أيضًا بالخراب الناجم عن القصف الإسرائيلي المستمر والدمار الذي لحق بهاتَيْن المنطقتَيْن. وسجّلت الأُسَر في دائرة الجنوب الثالثة (النبطية، بنت جبيل، مرجعيون – حاصبيا) معدلات مرتفعة من بيع الأصول والاقتراض، فيما سجّلت دائرة الجنوب الثانية (صور والزهراني) أعلى نسبة للانتقال إلى مساكن أخرى (34.6 %). وفي البقاع، اعتمدت الأُسَر في بعلبك – الهرمل (دائرة البقاع الثالثة) بدرجة كبيرة على بيع الأصول وتقليص الوجبات الغذائية.

وعلى مستوى الطوائف، سجّل المستجيبون الشيعة أعلى مستويات الاعتماد على استراتيجيات التكيّف، ما يعكس الأثر المتراكم للانهيار الاقتصادي والدمار الواسع الذي شهدته مجتمعاتهم المحلية في جنوب لبنان والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت خلال العامَيْن الماضيَيْن. فقد لجأت نسبة كبيرة منهم إلى تقليص النفقات الطبية (36.3 %)، أو بيع الأصول (42.6 %)، أو الانتقال إلى مساكن مُستأجَرة أقل كلفة (46.2 %)، أو اقتراض المال (30.3 %).

في المقابل، سجّلت الأُسَر في بيروت مستويات منخفضة نسبيًّا من الاعتماد على معظم استراتيجيات التكيّف، ويُرجّح أن يعود ذلك إلى اختلاف فرص الوصول إلى الخدمات أو شبكات الدعم.

المخاوف المالية والقلق بشأن المستقبل

بصورة عامة، كشف الاستطلاع عن انتشار القلق المالي على نطاق واسع، وإن بدرجات متفاوتة بين المناطق والطوائف في لبنان. فعلى المستوى الوطني، أفاد 58.6% من المستجيبين بأنهم قلقون أو قلقون للغاية بشأن مستقبلهم المالي، ما يعكس حالة عميقة من عدم اليقين. وعلى المستوى المناطقي، سُجّلت أعلى مستويات القلق الشديد في دائرة الجنوب الثالثة (70.8%)، ودائرة البقاع الثالثة (61.7%)، ودائرتَيْ جبل لبنان الأولى (جبيل – كسروان) والثالثة (بعبدا)، بنسبة 75.5% و69.3% على التوالي. ومعظم هذه المناطق عانت من الانهيار الاقتصادي والدمار الناجم عن النزاع على حد سواء.

في المقابل، أفادت الأُسَر في شمال لبنان ودائرتَي البقاع الأولى والثانية (زحلة والبقاع الغربي – راشيا) بمستويات أقل بكثير من القلق، إذ عبّرت نسب كبيرة منها عن موقف محايد أو عن عدم شعورها بالقلق، ما قد يشير إلى الاستسلام للأمر الواقع، أو اختلاف آليات التكيّف، أو انخفاض سقف التوقعات. كذلك أظهرت الأُسَر في بيروت مستويات أقل نسبيًّا من القلق، إذ عبّر معظم المستجيبين عن موقف محايد تجاه مستقبلهم المالي.

وكانت التفاوتات الطائفية أوضح بعد. فقد سجّل المستجيبون الشيعة أعلى مستويات القلق المالي (81.2%)، إذ أفاد نصفهم بأنهم 'قلقون للغاية'، ما يعكس الأثر المتراكم للضائقة الاقتصادية والدمار الذي لحق بجنوب لبنان والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت. كذلك سجّل الموارنة (74.5 %) والدروز (76 %) مستويات مرتفعة من القلق، فيما أظهر المستجيبون الأرثوذكس والمسيحيون من الطوائف الأخرى قدرة أكبر على الصمود، إذ عبّرت نسب أعلى منهم عن موقف محايد أو عن عدم شعورها بالقلق. أما إجابات المستجيبين السنّة فكانت أكثر تفاوتًا، مع تقارب نسب القلقين وغير القلقين.

وبصورة عامة، تُبرز البيانات كيف أدّى الانهيار الاقتصادي، مقترنًا بالتفاوت في التعرّض للنزاع والدمار، إلى انتشار قلق مالي شديد لدى شرائح واسعة من السكان، ما يعزّز مشاعر الإحباط والخوف وتراجع القدرة على الصمود التي وثّقتها الدراسة.

ويؤكد الرسم البياني أدناه، الذي يصنّف النتائج بحسب الفئات العمرية، ارتفاع مستويات القلق المالي لدى جميع الأجيال، وإن اختلفت مظاهره باختلاف المرحلة العمرية. فقد أظهر المستجيبون الأصغر سنًا مستويات مرتفعة من القلق، ارتبطت إلى حدّ كبير بالبطالة وتدنّي الرواتب وقلّة الفرص. كذلك ظلّت مستويات القلق مرتفعة بالقدر نفسه لدى الفئات متوسطة العمر، ما يعكس العبء الثقيل المتمثّل بتحمّل نفقات تعليم الأطفال وإعالة الأقارب المسنّين في آن واحد. أما المشاركون الأكبر سنًا، فكانوا الأكثر قلقًا بصورة عامة، إذ هيمنت على مخاوفهم هشاشة الأمان المالي بعد التقاعد وانهيار المدّخرات.

الرسم البياني 3 **ما مدى قلقكم بشأن الوضع المالي لأسرتكم خلال الأشهر الـ21 المقبلة؟**

بحسب الفئة العمرية

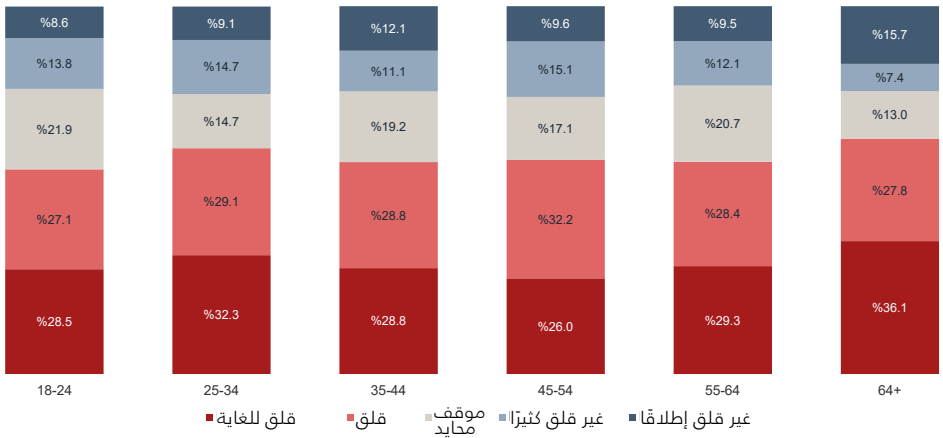

ووصف المشاركون في مختلف مجموعات التركيز اضطرارهم إلى التخلّي عن التعليم، وفشل محاولاتهم للهجرة، وخسارة مدّخراتهم ووظائفهم، وهي تجارب تتوافق جميعها مع مؤشرات الاستطلاع التي تُظهر تدهور الأوضاع على نطاق واسع وهشاشة الوضع المالي للأُسَر. وقد لخّص أحد المشاركين هذه المعاناة بصورة معبّرة بقوله: 'خسر والدي وظيفته، واختفت مدّخراتنا في المصرف. واضطررت إلى ترك الجامعة لأننا لم نعد قادرين على تحمّل أقساطها'. تُبرز هذه الشهادات أنّ الانهيار الاقتصادي ليس مجرد اتجاه عام أو ظاهرة مجرّدة، بل معاناة يومية تعيد رسم مسارات حياة الأفراد.

وكانت البطالة وعدم التوافق بين التعليم وفرص العمل المتاحة الموضوعَيْن الأبرز لدى الشباب في مختلف المجموعات. فقد اشتكى كثيرون من أنّ الرواتب، حتى عند العثور على عمل، لا تكفي لتأمين الحد الأدنى من متطلبات المعيشة. كذلك برزت الهجرة موضوعًا متكررًا في مجموعات الشباب، إذ اعتُبرت أحد الخيارات القليلة المتاحة للخروج من الأزمة. ولدى المستجيبين الذين تراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا، كان تحسّن الظروف الاجتماعية والاقتصادية (59.9 %) وضمان السلامة والأمن من التهديدات الخارجية (51.0 %) العاملَيْن الأهم اللذين قد يدفعانهم إلى العدول عن الهجرة. ولم يُفِد سوى 26.8 % منهم بأنهم لا يفكّرون إطلاقًا في مغادرة البلاد، وهي النسبة الأدنى بين جميع الفئات العمرية المشمولة بالاستطلاع.

وفيما حمّل الشباب السياسيّين مسؤولية الإخفاق في توفير الفرص، ظلّ كثيرون منهم يعتمدون على هؤلاء السياسيّين للحصول على وظائف أو الاستفادة من علاقاتهم. وتُبرز هذه المفارقة كيف تستمر المحسوبية السياسية في تشكيل الحياة الاقتصادية، حتى في الوقت الذي تؤجّج فيه مشاعر الإحباط وخيبة الأمل. وتتكامل نتائج الاستطلاع ومجموعات التركيز في هذا الصدد، إذ تُظهر أنّ المعاناة، وإن كانت تطاول الجميع، تتخذ أشكالًا مختلفة بحسب العمر، وأنّ القلق المالي أصبح سمةً أساسية من سمات الحياة في مختلف أنحاء لبنان.

منذ استكمال البحث، شهدت الأوضاع الاقتصادية مزيدًا من التدهور، ما فاقم المعاناة التي وثّقها الاستطلاع ومجموعات التركيز. فقد ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 19 % في أيار/ مايو 2026، مسجّلًا تراجعًا طفيفًا فقط عن الذروة التي بلغها في نيسان/ أبريل عند 20 %. وفيما تباطأ ارتفاع الأسعار بصورة طفيفة في فئات مثل الغذاء والسكن وخدمات المرافق العامة، شهدت تكاليف قطاعات أساسية أخرى ارتفاعًا حادًا، مثل النقل (37.8 % مقابل 33.3 %) والترفيه والثقافة (48.4 % مقابل 42.2 %)، ما فرض ضغوطًا إضافية على الأُسَر. وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 0.5 %، بعد زيادة حادّة بلغت 3.0 % في الشهر السابق، ما يبرز استمرار التقلّبات في الأسعار[1].

1 موقع 'تريدينغ إيكونوميكس'، 'معدل التضخم في لبنان'، https://tradingeconomics.com/lebanon/inflation-cpi.

2. المواطنون والدولة: فجوة بين السياسات والمشاركة

تشير نتائج الاستطلاع ومجموعات التركيز، على اختلاف الفئات العمرية والمحافظات والطوائف الدينية، إلى شعور واسع النطاق بأنّ السياسات الحكومية لا تمتّ إلى الحياة اليومية للمواطنين بصلة إلى حدّ كبير. فمن الناحية الكمّية، أفاد 78 % من المستجيبين بأنّ السياسات الحكومية تؤثّر بدرجة طفيفة (54.6 %) أو لا تؤثّر إطلاقًا (23.3 %) في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

الرسم البياني 4 **إلى أيّ مدى تؤثّر السياسات الحكومية في حياة المواطنين؟** التأثير المُتصوَّر للسياسات الحكومية في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية – نسبة المستجيبين

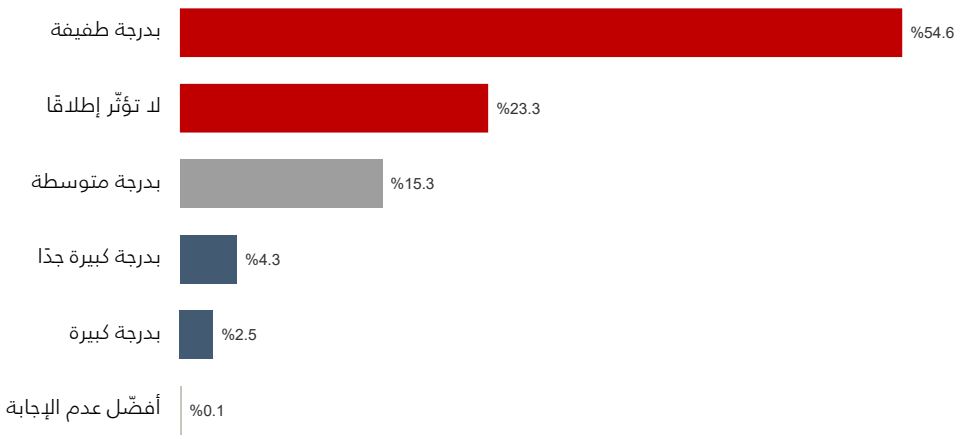

ويتّخذ هذا الشعور العام أشكالًا مختلفة. فقد تركّزت إجابات المستجيبين الأصغر سنًا (18–24 و25–34 عامًا) حول خيارَيْ 'بدرجة طفيفة' (54.2 % و56.8 % على التوالي) و'لا تؤثّر إطلاقًا' (23.3 % و23.2 %)، ما يعكس تشكيكًا شديدًا يرتبط بالبطالة وهشاشة الأجور. أما الفئات متوسطة العمر (35–44 و45–54 عامًا)، فكانت أكثر ميلًا إلى اختيار 'بدرجة متوسطة'، بنسبة 22.2 % لدى الفئة العمرية 35–44 عامًا، و18.5 % لدى الفئة العمرية 45–54 عامًا. ويعكس هذا النمط محدودية الوصول إلى الخدمات، التي غالبًا ما تُتاح عبر شبكات الزبائنية السياسية بدلًا من توفيرها للجميع، كما أظهرت مناقشات مجموعات التركيز مرارًا. وأخيرًا، انقسمت مواقف المستجيبين الأكبر سنًا (55–64 عامًا و64 عامًا وما فوق)، إذ أفادت أقلية منهم بوجود تأثير كبير للسياسات الحكومية في الحالات التي تتوافر فيها معاشات تقاعدية أو روابط بالقطاع العام، فيما عبّر كثيرون عن شعورهم بالتخلّي عنهم وقلقهم بشأن التقاعد والمدّخرات.

وضمن الفئة العمرية 55–64 عامًا، أفاد 6.9 % بأنهم يتأثرون بالسياسات الحكومية بدرجة كبيرة جدًا، وهي النسبة الأعلى بين جميع الفئات العمرية، فيما قال 28.4 % إنها لا تؤثّر فيهم إطلاقًا، وهي أيضًا النسبة الأعلى بين جميع الفئات. أما المستجيبون الذين تبلغ أعمارهم 64 عامًا وما فوق، فقد وصف 63.0 % منهم تأثير السياسات بأنه طفيف، وأفاد 25.0 % بعدم وجود أي تأثير على الإطلاق، فيما لم تتجاوز نسبة الذين أشاروا إلى تأثير كبير أو كبير جدًا 4.7 %.

وتزيد الأنماط المناطقية من وضوح هذه الفجوة. ففي البقاع والشمال، أفادت نسب مرتفعة جدًا من المستجيبين (56–68 %) بأنّ تأثير السياسات الحكومية يراوح بين الطفيف والمعدوم، ما يعكس الإهمال المتراكم منذ سنوات وضعف حضور الدولة. وفي الجنوب، غلبت إجابة 'بدرجة طفيفة'. أما بيروت، فتميّزت عن سائر المناطق، إذ أفاد 70–75 % من المستجيبين في المناطق الحضرية بأنّ السياسات تؤثّر 'بدرجة متوسطة'، ما يشير إلى شعور أكبر بتأثير السياسات الحكومية في العاصمة. وفي جبل لبنان، جاءت النتائج متفاوتة بما يعكس التنوّع الاجتماعي والسياسي في المحافظة، إذ راوحت بين شبه إجماع على خيار 'بدرجة طفيفة' في بعض الدوائر، ونسب مرتفعة بصورة غير معتادة لخيار 'بدرجة كبيرة جدًا' في دوائر أخرى.

الرسم البياني 5 **إلى أيّ مدى تعتقدون أن السياسات الحكومية تؤثّر في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين؟** تأثير السياسات الحكومية – بحسب الدائرة الانتخابية

	بدرجة كبيرة جدًا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة طفيفة	لا تؤثّر إطلاقًا	أفضّل عدم الإجابة
البقاع الأولى	% 0.0	% 0.0	% 6.8	% 36.4	% 56.8	% 0.0
البقاع الثانية	% 0.0	% 0.0	% 3.4	% 34.5	% 62.1	% 0.0
البقاع الثالثة	% 0.0	% 8.3	% 5.0	% 68.3	% 18.3	% 0.0
الجنوب الأولى	% 7.2	% 3.6	% 2.4	% 66.3	% 20.5	% 0.0
الجنوب الثانية	% 0.0	% 0.0	% 1.6	% 85.5	% 12.9	% 0.0
الجنوب الثالثة	% 4.2	% 3.1	% 5.2	% 62.5	% 25.0	% 0.0
الشمال الأولى	% 0.0	% 0.0	% 1.3	% 33.8	% 65.0	% 0.0
الشمال الثانية	% 13.7	% 3.2	% 14.7	% 30.5	% 37.9	% 0.0
الشمال الثالثة	% 0.0	% 0.0	% 6.5	% 25.8	% 67.7	% 0.0
بيروت الأولى	% 0.0	% 0.0	% 75.0	% 25.0	% 0.0	% 0.0
بيروت الثانية	% 0.0	% 0.0	% 70.5	% 27.9	% 1.6	% 0.0
جبل لبنان الأولى	% 0.0	% 0.0	% 2.0	% 96.9	% 1.0	% 0.0
جبل لبنان الثانية	% 0.0	% 9.4	% 28.3	% 62.2	% 0.0	% 0.0
جبل لبنان الثالثة	% 21.2	% 0.0	% 4.4	% 48.2	% 25.5	% 0.7
جبل لبنان الرابعة	% 0.0	% 2.8	% 31.0	% 59.9	% 6.3	% 0.0

وتؤثّر الاختلافات الطائفية والهوياتية أيضًا في هذه التصوّرات. فقد تركزت إجابات المستجيبين الشيعة بدرجة كبيرة على خيار 'بدرجة طفيفة' (55 %)، ونظر كثيرون منهم إلى تعامل الدولة معهم من منظور قسري أو قائم على تبادل المصالح، كما أوضحت مناقشات مجموعات التركيز. أما إجابات المستجيبين السنّة فكانت أكثر توازنًا، إذ أفاد 17.0 % بوجود تأثير متوسط، مقابل 33.0 % قالوا إنّ السياسات لا تؤثّر إطلاقًا. ومال المستجيبون الموارنة والدروز إلى اختيار 'بدرجة طفيفة'، بنسبة 70.4 % و63.3 % على التوالي. وسجّل المستجيبون الأرثوذكس نسبًا أعلى نسبيًّا في خيارَيْ 'بدرجة متوسطة' (26.4 %) و'بدرجة طفيفة' (50 %). أما المستجيبون العلويّون، فكانوا الأكثر شعورًا بالتهميش والانفصال عن الدولة، إذ أفاد 80 % منهم بأنّ السياسات الحكومية لا تؤثّر إطلاقًا في أوضاعهم.

وتُضفي الشهادات النوعية مزيدًا من العمق على هذه الأرقام، وتساعد على تفسير أسبابها. فقد وصف المشاركون في مختلف المجموعات القرارات الحكومية مرارًا بأنها منفصلة عن واقع الحياة اليومية، وقال أحدهم: 'هم يعيشون في عالم آخر. لا شيء من قراراتهم يمسّ حياتنا'. وتركّز إحباط المشاركين في مجموعات التركيز على شعورهم بأن النخب السياسية تعطي الأولوية للقضايا السياسية الكبرى، وفي مقدّمها مسألة سلاح 'حزب الله'، على حساب الاحتياجات الملحّة، مثل فرص العمل والتضخم والرعاية الصحية والتعليم.

ورأى كثير من المشاركين أنّ هذا التركيز تحرّكه ضغوط خارجية أو أجندات النخب السياسية، بدلًا من أولويات المواطنين المباشرة. وكما عبّر أحد المشاركين في دائرة جبيل – كسروان: 'يتصرّفون وكأن حزب الله هو المشكلة الوحيدة، فيما نحن عاجزون عن دفع ثمن الدواء أو أقساط المدارس'.

وتؤدي الديناميات المحلية دورًا مهمًا أيضًا. ففي معاقل 'حركة أمل' و'حزب الله'، غالبًا ما وُصِفَت الإجراءات الرسمية بأنها غير ذات صلة بحياة المواطنين، بل حتى ضارّة بهم، إذ تفرض الدولة الغرامات والضرائب، لكنها تُخفِق في تقديم الخدمات. وفي البقاع الغربي وراشيا، أشار المستجيبون إلى غياب المساءلة عن المآسي الوطنية، مثل خسارة الودائع المصرفية وانفجار المرفأ، ووصفوا الحكومة بأنها تعيش في 'عالم من الأوهام'.

وأقرّت أقلية من المشاركين في بعض الدوائر ذات الغالبية المسيحية بأنّ السياسات التي تركّز على الأمن (مثل نزع السلاح) قد تفتح الباب أمام المساعدات الخارجية وإعادة الإعمار، لكن حتى هؤلاء حذّروا من أنّ هذه المقاربات لا تعالج المصاعب المعيشية الآنية. وكرّر المشاركون الشباب وصف حياتهم من منظور البطالة وهشاشة الأجور وانسداد الفرص أمامهم. فبالنسبة إلى كثيرين، لم يعُد التعليم والتدريب يتيحان فرصًا مهنية مُجدية، وغالبًا ما يُنظَر إلى الهجرة بوصفها السبيل الواقعي الوحيد للخروج من الأزمة، كما ذُكر أعلاه.

أما المشاركون من الفئات متوسطة العمر، فشدّدوا على العبء الساحق لتكاليف الرعاية الصحية والتعليم، والضغوط الناجمة عن إعالة الأطفال ورعاية الأهل المسنّين في الوقت نفسه. وتفسّر إجاباتهم سبب ميل هذه الفئة أكثر قليلًا من غيرها إلى اعتبار أنّ السياسات الحكومية تؤثّر 'بدرجة متوسطة' في أوضاعها، إذ لا يزال بعض أفرادها قادرين على الوصول إلى الخدمات، لكن غالبًا عبر شبكات المحسوبية والزبائنية السياسية، بدلًا من الحصول عليها من خلال خدمات عامة موثوقة.

ووصف المشاركون في مجموعات التركيز كيف أنّ الحصول على المساعدات، حين تتوفر، غالبًا ما يعتمد على العلاقات الشخصية أو الوسطاء المحليّين، ما يعزّز الشعور بأنّ الاستفادة من خدمات الدولة ومساعداتها غير متكافئة ومشروطة. ويؤدي هذا الوصول المشروط إلى تعميق الإحباط، إذ يدرك المواطنون وجود الدولة، لكنهم يختبرون هذا الوجود من خلال علاقات قائمة على تبادل المصالح، ويرون أنه غير كافٍ لتلبية احتياجاتهم.

وأعرب المشاركون الأكبر سنًا عن قلق شديد بشأن التقاعد والمدّخرات والحماية الاجتماعية. فبالنسبة إلى كثير من المنتمين إلى هذه الفئة، حوّل انهيار المعاشات التقاعدية وتآكل المدّخرات الأمان المالي على المدى الطويل إلى أزمة آنية. وكما عبّر أحد الرجال في منطقة المتن: 'عملنا طوال حياتنا معتقدين أنّ معاشاتنا التقاعدية ومدّخراتنا ستكون كافية. أما اليوم، فقد خسرنا كل شيء، وأصبح التقاعد معاناة يومية. من الصعب أن نعيش مع هذا القدر من القلق في عمرنا هذا'.

وقد عكست شهاداتهم شعورًا بأنّ إهمال الحكومة لهم يرقى إلى التخلّي عنهم. ففيما يتحدّث الشباب عن الفرص الضائعة، يتحدّث المستجيبون الأكبر سنًا عن خسارة شبكات الأمان التي كانوا يعتمدون عليها. واتّسمت الأجواء العاطفية في هذه المجموعات بالخوف والشعور بالخيانة، إذ وصف المشاركون دولةً تخلّت عن الضمانات الأساسية التي كان المواطنون الأكبر سنًا يعوّلون عليها في السابق.

أولويات المواطنين للإصلاح

تتجلّى الفجوة بين المواطنين والدولة أيضًا في أولويات المواطنين ومواقفهم من الإصلاح. إذ يعطي المواطنون الأولوية لتدابير ملموسة مرتبطة بتأمين مقوّمات العيش، وفي مقدّمها توفير فرص العمل والتعافي الاقتصادي (اعتبرها ثلثا المستجيبين 'مهمّة جدًا')، وحماية الفئات الهشّة (65.8 %)، وإعادة بناء المنازل (57.8%). وتُظهر مناقشات مجموعات التركيز أنّ المواطنين، عندما يتحدّثون عن 'الفئات الهشّة'، يقصدون تحديدًا الفقراء والفئات المحرومة، الذين يواجهون مصاعب يومية مثل الفقر وانعدام الأمان ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، ما يجعلهم أكثر عرضة لتداعيات التدهور الاقتصادي.

الرسم البياني 6 **يُرجى تحديد مدى أهمية كلّ من الإصلاحات التالية بالنسبة إلى أسرتكم.**

مقياس من 1 إلى 5: غير مهم إطلاقًا، قليل الأهمية، متوسط الأهمية، مهم، مهم جدًا – نسبة الذين اعتبروا كل إصلاح 'مهمًا جدًا' – الخيارات الثلاثة الأكثر شيوعًا باللون الأحمر

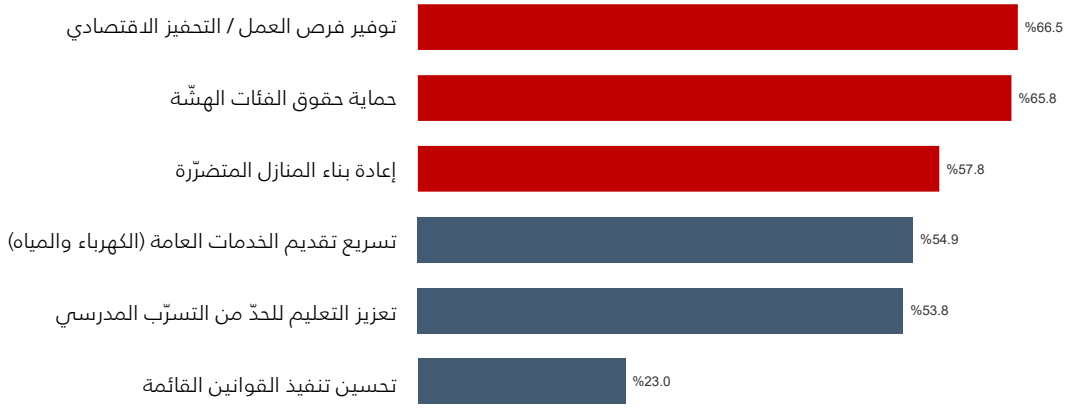

وعليه، لا يُنظَر إلى حماية هذه الفئات بوصفها خطوة رمزية، بل مسألة تتعلّق بالبقاء وتأمين الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والمأوى. ويعكس إعطاء الأولوية لحمايتها عمق الحرمان من جهة، وإدراك المواطنين من جهة أخرى أنّ جهود التعافي ستظلّ ناقصة إذا استمر استبعاد الفئات الأكثر تهميشًا. واللافت أنّ تحسين تنفيذ القوانين القائمة جاء في المرتبة الأخيرة بين الإصلاحات المقترحة، إذ لم يعتبره 'مهمًا جدًا' سوى 23 % من المستجيبين، فيما اعتبره 5.4 % 'مهمًا'.

وحين يولي المواطنون أهمية لتنفيذ القوانين، فإن اهتمامهم يتركّز على القوانين التي تؤثّر مباشرةً في حياتهم اليومية، ولا سيّما قانون العمل (26.1%) وقانون السير (22.6 %)، اللذين تقدّما على قوانين مكافحة الفساد (11.4 %) والقوانين الانتخابية (11.1 %). في المقابل، لم تتجاوز نسبة المستجيبين الذين أولوا أهمية لحماية البيئة والنساء والأطفال مجتمعةً 4 %، ما يكشف مدى ضيق نطاق أولويات المواطنين. فهم يعطون بأغلبية ساحقة الأفضلية للإصلاحات التي تمسّ سُبُل عيشهم المباشرة وتفاصيل حياتهم اليومية، فيما تبقى الأجندات الأوسع نطاقًا، القائمة على الحقوق أو الإصلاح المؤسّسي، هامشية في تصوّرات الرأي العام.

الرسم البياني 7 **القوانين التي ذكرها المستجيبون**

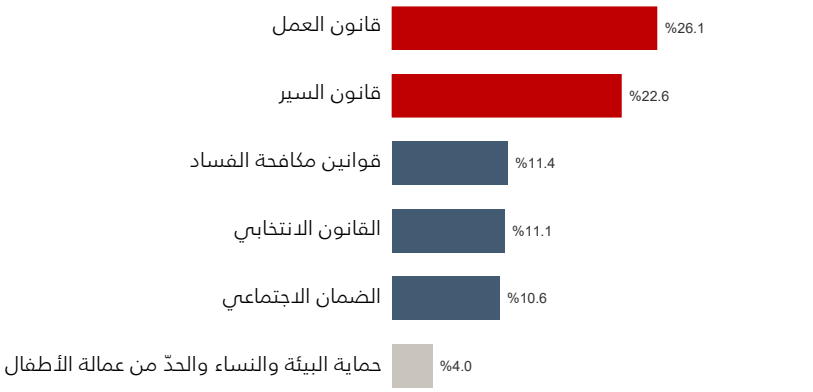

ومن اللافت أيضًا أنّ إعادة بناء المنازل المتضرّرة هي الإصلاح الذي يُظهِر التفاوت الجغرافي الأشدّ وضوحًا، وهو ما يُرجّح أن يعكس التوزيع الجغرافي للأضرار الناجمة عن الحرب. فقد حظيت هذه الأولوية بشبه إجماع في دائرة الجنوب الثانية (96.8 % اعتبروها 'مهمّة جدًا')، ودائرة الجنوب الثالثة (95.8 %)، ودائرة البقاع الثالثة (90.0%)، ودائرة جبل لبنان الأولى (98.0 %)، ودائرة جبل لبنان الثالثة (97.8 %). واعتبرتها أغلبية المستجيبين في دوائر الجنوب الأولى وجبل لبنان الرابعة وبيروت الثانية والبقاع الأولى 'مهمّة جدًا'. أما في دائرة بيروت الأولى (79.2 %) ودائرة جبل لبنان الثانية (61.4 %)، فقد اختار معظم المستجيبين وصف 'مهمّة'، فيما كانت المواقف في دائرة البقاع الثانية أكثر اعتدالًا، إذ اختار 48.3 % وصف 'مهمّة'. وفي المقابل، كان الاهتمام بهذه المسألة الأدنى بوضوح في الشمال، حيث تصدّر خيار 'متوسطة الأهمية' في دائرة الشمال الثانية (44.2 %) ودائرة الشمال الثالثة (51.6%)، فيما راوحت نسبة الذين اعتبروا إعادة بناء المنازل 'مهمّة جدًا' بين 6 % و15 % في الدوائر الشمالية الثلاث.

وعندما سُئل المستجيبون عن أسباب استمرار العوائق التشريعية وتلك التي تعترض وضع السياسات وتنفيذها، أشاروا أولًا إلى الفساد والزبائنية السياسية (73.4 %)، تليهما التدخلات السياسية الخارجية (57.9 %)، وضعف التنسيق بين الوزارات (33.9 %)، وضعف القدرات المؤسّسية (26.6 %). وقد عزّزت شهادات المشاركين في مجموعات التركيز هذه التشخيصات وعمّقتها، إذ أظهرت أنّ المواطنين لا يرَون المؤسّسات غير فعّالة فحسب، بل يفتقرون أيضًا إلى الثقة بممثليهم واحترامهم، ويصفون النواب بأنهم فاسدون أو غير أكفياء أو خاضعون لمصالح فئات نافذة.

الرسم البياني 8 **برأيكم، ما الأسباب الرئيسية لاستمرار العوائق التشريعية وتلك التي تعترض وضع السياسات في لبنان؟** يمكن اختيار إجابات متعدّدة – الخيارات الثلاثة الأكثر شيوعًا باللون الأحمر

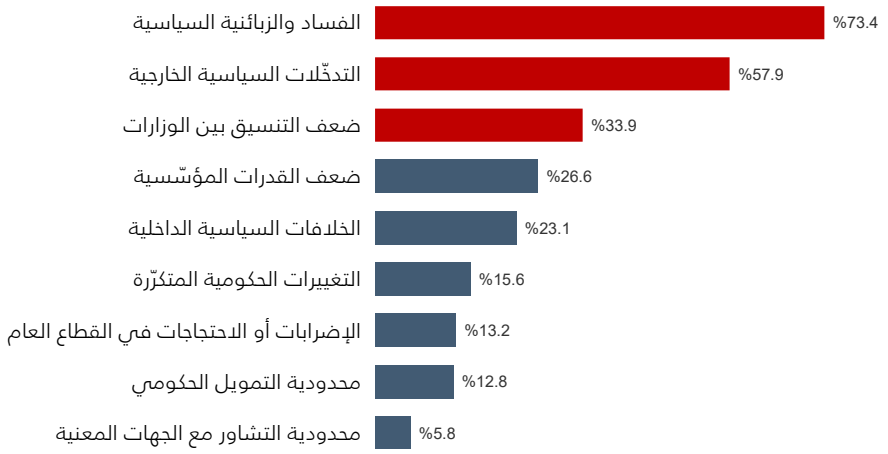

وتوفّر نتائج مجموعات التركيز فهمًا أعمق لكيفية تصوّر المواطنين لعملية صنع السياسات. فقد ساد في مختلف المجموعات انطباع بأنّ مجلس النواب الحالي لا يختلف عن المجالس السابقة، ووُصِف بأنه 'عديم الجدوى وعاجز عن تلبية الاحتياجات اليومية'. وحتى المشاركون الذين صوّتوا لمرشحين مستقلين أو إصلاحيّين، أقرّوا بقدرة النواب المحدودة على التحرّك بصورة فردية ضمن نظام تهيمن عليه كتل سياسية متجذّرة. وكما قال أحد المستجيبين في دائرة الجنوب الثالثة، متحدثًا عن نائب إصلاحي: 'أنا سعيد لأنني صوّتّ له، لكن ماذا يستطيع أن يفعل بمفرده؟'، ما يُبرِز القيود البنيوية التي تُفرغ الجهود الفردية من فعاليتها.

وتؤكّد بيانات الاستطلاع حجم خيبة الأمل هذه وتعزّزه بالأرقام. فعندما طُلب من المستجيبين تقييم أداء النواب المستقلين والإصلاحيّين الذين انتُخِبوا في عام 2022، أفاد 36.3 % بأنهم غير راضين إطلاقًا عن أدائهم، و25.1 % بأنهم غير راضين، فيما اتخذ 28.3 % موقفًا محايدًا. في المقابل، لم تتجاوز نسبة الراضين 9.6 %، والراضين جدًا 0.6 %.

الثقة بالمؤسّسات

تكشف مؤشرات الثقة بالمؤسّسات عن صورة أكثر حدّة، إذ برز الجيش اللبناني بوصفه المؤسّسة التي تحظى بأعلى مستوى من الثقة، بنسبة 68.6 % من إجابات المستجيبين، فيما تركزت الإجابات في معظم الدوائر عند أعلى مستويات مقياس الثقة. فقد اختار أكثر من تسعة من كل عشرة مستجيبين إجابة 'ثقة تامة' في دائرة البقاع الأولى (93.2 %)، ودائرة جبل لبنان الأولى (92.9 %)، ودائرة الشمال الأولى (92.5 %). وظلّت هذه الإجابة هي الغالبة أيضًا في دائرة البقاع الثانية (86.2 %)، ودائرة جبل لبنان الثالثة (83.9 %)، ودائرة الشمال الثانية (69.5 %)، ودائرة الشمال الثالثة (69.4 %)، ودائرة الجنوب الأولى (65.1 %).

وعلى المستوى الوطني، كانت الثقة بمجلس النواب متدنية جدًا، إذ تركزت الإجابات عند الطرف السلبي من مقياس الثقة. فقد اختار أكثر من نصف المستجيبين

(57.6 %) إجابة 'ثقة معدومة'، فيما اختار 24.0 % إضافيون إجابة 'ثقة ضعيفة'، ما يعني أنّ أكثر من ثمانية من كل عشرة مستجيبين (81.6 %) يعبّرون عن ثقة ضعيفة بالمؤسّسة أو انعدام الثقة بها.

واتّبعت الثقة بالحكومة/مجلس الوزراء نمطًا يكاد يتطابق تمامًا مع الثقة بمجلس النواب. فقد اختار أكثر من نصف المستجيبين (56.7 %) إجابة 'ثقة معدومة'، و24.7 % إجابة 'ثقة ضعيفة'، ما يعني أنّ 81.4 % عبّروا عن ثقة ضعيفة أو معدومة. أما السلطة القضائية/المحاكم، فسجّلت التقييم العام الأدنى بين مؤسّسات الدولة الثلاث، إذ بلغت نسبة الذين اختاروا 'ثقة معدومة' 57.8 %، مقابل 25.5 % اختاروا 'ثقة ضعيفة'، ما يعني أن 83.3 % عبّروا عن ثقة ضعيفة أو معدومة، وهي أعلى نسبة سلبية بين المؤسّسات الثلاث.

ويتوافق هذا النمط مع الاتجاهات التي وثّقتها أبحاث سابقة، ويبدو أنه يعمّقها. فقد أظهرت موجة استطلاعات 'الباروميتر العربي' لعام 2026 بدورها أنّ مستويات الثقة بالحكومة (22 %) ومجلس النواب (27 %) والسلطة القضائية (27 %) لا تزال متدنية جدًا من حيث قيمها المطلقة، وأنّ لبنان سجّل أحد أدنى مستويات الثقة بهذه المؤسّسات بين جميع البلدان المشمولة بالاستطلاع في المنطقة العربية[2].

ويُظهر الاستطلاع أنّ 63.9 % من المستجيبين لا يثقون بالأحزاب السياسية (52% اختاروا 'ثقة معدومة' و13.9% اختاروا 'ثقة ضعيفة'). وقد اختار أكثر من تسعة من كل عشرة مستجيبين إجابة 'ثقة معدومة' في دائرة الشمال الأولى (98.8%)، ودائرة البقاع الأولى (97.7%)، ودائرة الشمال الثالثة (96.8 %)، ودائرة البقاع الثانية (96.6 %)، ودائرة الشمال الثانية (93.7 %)، ودائرة جبل لبنان الأولى (91.8 %).

2 "الباروميتر العربي". (نيسان/أبريل 2026). الباروميتر العربي، الموجة التاسعة: لبنان والنزاع الإقليمي. https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/Arab-Barometer-IX_Lebanon_Public-Opinion-2025.pdf

الرسم البياني 9 **إلى أيّ مدى تثقون بأن المؤسّسات التالية تعمل من أجل المصلحة العامة؟**

مقياس من 1 إلى 5: ثقة معدومة، ثقة ضعيفة، موقف محايد، ثقة متوسطة، ثقة تامة

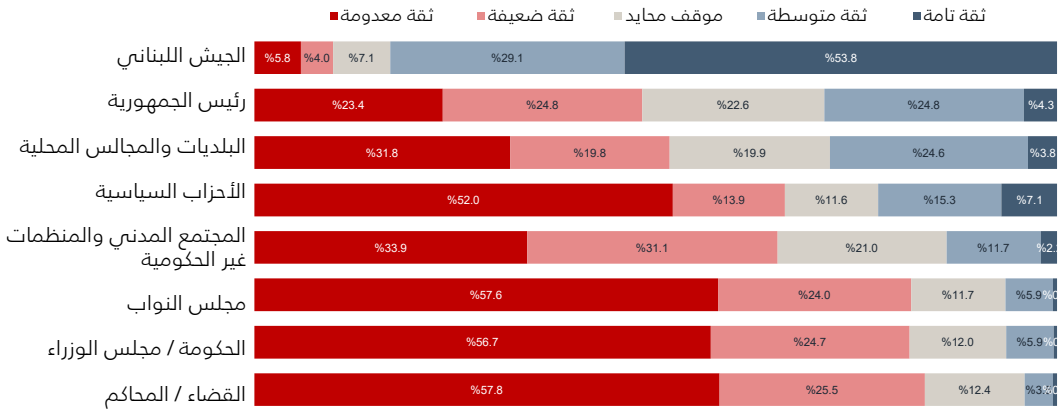

وعلى المستوى الوطني، كانت مستويات الثقة برئيس الجمهورية أكثر توازنًا بكثير مقارنةً بمؤسّسات الدولة الأخرى. فقد توزّعت الإجابات بنسبٍ شبه متساوية على مختلف درجات المقياس، إذ بلغت نسبة الذين اختاروا 'ثقة معدومة' 23.4 %، و'ثقة ضعيفة' 24.8 %، و'موقف محايد' 22.6 %، و'ثقة متوسطة' 24.8 %، فيما بلغت نسبة الذين اختاروا 'ثقة تامة' 4.3 %.

وتتفاوت الثقة برئيس الجمهورية أيضًا بحسب الانتماء الديني. فقد سجّل المسيحيون من الطوائف الأخرى أعلى مستويات الثقة (57.1 % عبّروا عن ثقة متوسطة أو تامة)، يليهم الكاثوليك (51.3 %) والأرثوذكس (50.9 %)، فيما كانت إجابة 'ثقة معدومة' شبه غائبة لدى هذه الفئات. أما المستجيبون الشيعة، فكانوا الأقل ثقة، إذ عبّر 66.0 % منهم عن ثقة ضعيفة أو معدومة (من بينهم 45.9 % اختاروا 'ثقة معدومة')، يليهم العلويون، الذين عبّر 60.0 % منهم عن ثقة ضعيفة أو معدومة، ولم يعبّر أيٌّ منهم عن أي مستوى من الثقة. وجاء المستجيبون السنّة والموارنة والدروز في مراتب وسطى، مع ميل المستجيبين الدروز بصورة أكبر إلى اختيار 'موقف محايد' (40.5 %).

لم تنجح المكاسب الانتخابية التي حقّقها المستقلون والإصلاحيون في استعادة الثقة بالسلطة التشريعية، إذ لا يزال يُنظَر إلى مجلس النواب على نطاق واسع بوصفه مؤسّسة غير فعّالة. وغالبًا ما يُنظر إلى النواب الإصلاحيّين على أنهم أصبحوا جزءًا من حالة الشلل نفسها التي كانوا يعارضونها في السابق، فيما تبقى جهود الرقابة، حتى تلك التي تحظى بتغطية علنية، بعيدة إلى حدّ كبير عن أنظار المواطنين العاديّين. وكما عبّر أحد المشاركين في دائرة الشوف – عاليه: 'مجلس النواب مسرحية. سواء أكانت الوجوه قديمة أم جديدة، لا شيء يتغيّر بالنسبة إلينا'. وتُظهِر الأدلة الكمية والنوعية مجتمعةً كيف تؤدي هشاشة المؤسّسات وخضوعها لسيطرة النخب وازدراء المواطنين لممثليهم إلى تقويض الثقة وتوجيه السلوك السياسي نحو العزوف عن المشاركة أو الانخراط القائم على تبادل المصالح، وهي ديناميات تسهم عمليًّا في الإبقاء على الوضع القائم.

ويؤدي هذا النقص في الشرعية إلى نشوء حلقة مفرغة، إذ يحدّ تدنّي الثقة من الضغط الذي يمارسه المواطنون للمطالبة بالمساءلة، ما يقيّد بدوره قدرة مجلس النواب على تحقيق إصلاحات ملموسة، ويؤدي إلى مزيد من تراجع ثقة المواطنين. ويتناول القسم الثالث تداعيات هذه الحلقة على المشاركة المدنية والانتخابية، من خلال دراسة كيفية تأثيرها في السلوك الانتخابي ونسب الاقتراع وفرص تعبئة المواطنين بما يتجاوز الاستراتيجيات التي تقتصر على تأمين مقوّمات العيش.

3. الانتخابات والمشاركة السياسية وتآكل الثقة

تتّسم المشاركة السياسية في لبنان بصورة متزايدة بالعزوف والمشاركة الشكلية، بدلًا من الانخراط المدني المستمر. ففيما بلغت نسبة الاقتراع الفعلية في انتخابات عام 2022 نحو 49 %، لا يزال معظم النشاط السياسي محصورًا في المجال الخاص ومحدود التأثير. فقد أفاد 65.7 % من المستجيبين بأنهم ناقشوا السياسة مع أفراد أسرهم أو أصدقائهم، فيما كانت أشكال المشاركة الأكثر ظهورًا نادرة، إذ حضر 7.2 % اجتماعًا أو تجمّعًا سياسيًا، وتواصل 6.4 % مع سياسي أو مسؤول عام، ووقّع 4.5 % عريضة، وتبرّع 3.7 % لحملة انتخابية أو قضية مدنية. ويشير ذلك إلى أنّ المشاركة الرسمية في الاقتراع لم تتحوّل إلى انخراط أعمق في العمل العام أو المؤسّسي.

وعندما سُئل المستجيبون عمّا إذا كان تصويتهم قادرًا على التأثير في التغيير السياسي، أجاب 57.0 % بالنفي، فيما أعرب 20.5 % عن عدم يقينهم، ما يعني أنّ 77.5 % يفتقرون إلى الثقة بأنّ لأصواتهم وزنًا فعليًّا.

الرسم البياني 10 **هل قمتم بأيّ من الأنشطة التالية خلال الأشهر الـ21 الماضية؟**

نسبة المستجيبين – يمكن اختيار إجابات متعدّدة

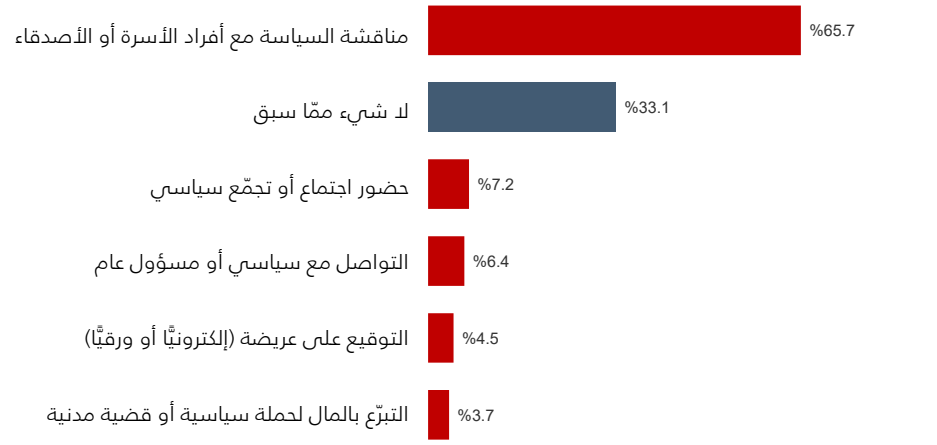

ويساعد هذا النمط من المشاركة المحدودة والمحصورة في المجال الخاص على تفسير ما أظهرته مجموعات التركيز بشأن العزوف عن العمل السياسي. فقد وصف المشاركون في مختلف المجموعات دورهم في السياسة بأنه هامشي، ونظروا إلى المجال السياسي بوصفه فاسدًا وقائمًا على الخداع وعديم الجدوى. وقد غذّت هذه المشاعر عزوفهم عن المشاركة، إذ افتقر كثيرون إلى الحافز للانخراط في العمل السياسي، واقتنعوا بأنه لا يؤدي إلى تغيير مُجدٍ. وكما قال أحد المشاركين: 'السياسة لعبة الأقوياء، ونحن مجرد متفرّجين'. وعبّر مشارك آخر عن الشعور نفسه بقوله: 'لا أرى لنفسي مكانًا في السياسة. كلها أكاذيب وفساد. فلماذا أضيّع وقتي؟'.

وكان من اللافت في مختلف المجموعات أنّ المشاركين الأكبر سنًا، ولا سيّما الأهل، اعتبروا إبعاد أبنائهم عن السياسة أمرًا مهمًا، وكأنهم يحمونهم من ممارسات فاسدة. وقد أوضحت إحدى الأمهات ذلك بقولها: 'أقول لابني دائمًا إن السياسة ليست شغلنا، فنحن لا ننتمي إلى أحزاب سياسية، فلماذا نفعل ذلك؟'. وقد عكس هذا الموقف نظرة كثيرين إلى السياسة بوصفها مصدرَ ضرر معروفًا، يفرّق بين الأُسَر والمجتمعات المحلية بدلًا من أن يجمعها.

وغالبًا ما ردّد الشباب هذا المنظور، متبنّين الموقف الحذِر نفسه الذي ورثوه عن أهاليهم. وقال أحد المشاركين الشباب: 'علّمني أهلي أن أبتعد عن السياسة. فهي لا تجلب سوى المشاكل والخلافات'. ولدى الفئتَيْن العمريّتَيْن الأصغر سنًا، كانت مناقشة السياسة مع أفراد الأسرة أو الأصدقاء النشاط الأكثر شيوعًا بفارق كبير عن سائر الأنشطة، إذ أفاد بممارسته 66.0 % من المستجيبين الذين تراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا، و64.2 % من الذين تراوح أعمارهم بين 25 و34 عامًا. في المقابل، أفاد نحو ثلث المستجيبين في كلّ من الفئتَيْن بعدم ممارستهم أيًّا من الأنشطة المذكورة (33.4 % و34.4 % على التوالي).

ويكشف هذا النمط أنّ العزوف عن المشاركة السياسية لا ينتج من الإحباط من أداء الحكم فحسب، بل يشكّل أيضًا إرثًا اجتماعيًّا ينتقل بين الأجيال بوصفه وسيلة للحماية. ومع انتقال انعدام الثقة والانسحاب من الحياة السياسية بين الأجيال وتحولهما إلى سلوك مألوف، تصبح رغبة المواطنين في المشاركة في المشاورات الرسمية مرتبطة بمدى استمرار الهياكل السياسية المحلية في توفير اعتراف ملموس بدورهم، أو النظر إليها بوصفها مجرد إجراءات شكلية.

ويساعد هذا العزوف المتوارث بين الأجيال على تفسير التفاوتات المناطقية الحادّة في الرغبة بالمشاركة في المشاورات التي تسبق وضع السياسات. ففي دائرة البقاع الثالثة (91.7 %) ودائرتَي الجنوب الأولى والثانية (أكثر من 80 %)، تحظى المشاورات برغبة واسعة في المشاركة، ويُنظر إليها بوصفها شكلًا من أشكال الحضور السياسي والاعتراف بالمواطنين. ففي هذه المناطق، حيث تحافظ الهياكل الحزبية والقيادات المحلية على علاقات وثيقة بالناخبين، غالبًا ما تقوم على الزبائنية السياسية، تُختبَر المشاركة بوصفها وسيلة لضمان الاهتمام والحصول على الموارد والمكانة الاجتماعية.

في المقابل، ينظر المستجيبون في دائرة بيروت الأولى (83.3 % رفضوا المشاورات) وبعض مناطق جبل لبنان (أكثر من 87% رفضوها) إلى المشاورات بوصفها عديمة الجدوى، وأقرب إلى إجراء شكلي فارغ من المضمون، في ظل التعدّدية السياسية والتشكّك المتجذّر والاعتقاد السائد بأنّ القرارات تُتخذ مسبقًا.

وتتوافق هذه الاختلافات المناطقية مع أنماط المشاركة في انتخابات عام 2022. فقد جمعت دوائر مثل بعلبك – الهرمل (55.6 %) والجنوب الثانية والثالثة (48–55 %) بين نسب اقتراع مرتفعة نسبيًّا ورغبة قوية في المشاركة في المشاورات، فيما اقترنت نسبة الاقتراع المتدنية في دائرة بيروت الأولى (33.4 %) برفض آليات التشاور.

وتبرُز تناقضات لافتة في دائرتَيْ جبيل – كسروان (4.62%) وبعبدا (7.49%)[3]. فعلى الرغم من ارتفاع نسب الاقتراع فيهما، سجّلت الدائرتان رفضًا قويًّا للمشاورات، بنسبة 88.8 % و87.6 % على التوالي. في جبيل – كسروان، يعود ذلك إلى المنافسة الشديدة بين الأحزاب المسيحية والدور الحاسم لأصوات الناخبين الشيعة في تحديد أحد المقاعد في دائرة ذات غالبية مارونية. أما في بعبدا، فيكمن التفسير في تركيبتها المتنوّعة التي تضم مجتمعات مسيحية وشيعية ودرزية، حيث تظلّ التعبئة الانتخابية قوية، لكن الثقة بآليات المشاركة ضعيفة.

وتُبرِز هذه المواقف المتباينة فجوةً في الشرعية، إذ تُفسَّر المشاورات إما بوصفها وسيلة لتمكين المواطنين، وإما باعتبارها إجراءً شكليًّا فارغًا من المضمون، ما يؤكّد الحاجة إلى اعتماد مقاربات متمايزة لإشراك المواطنين بحسب المناطق.

3 للاطّلاع على نسب الاقتراع، يُرجى الرجوع إلى تقرير "الانتخابات النيابية اللبنانية لعام 2022: بيانات الناخبين والنتائج".

الرسم البياني 11 **هل ترغبون في أن تجري استشارتكم، بصفتكم مواطنين، قبل سنّ قوانين جديدة أو وضع سياسات جديدة؟** بحسب الدائرة الانتخابية – بيانات داعمة

	نعم	لا	غير متأكد	أفضّل عدم الإجابة
البقاع الأولى	% 43.2	% 40.9	% 15.9	% 0.0
البقاع الثانية	% 31.0	% 41.4	% 27.6	% 0.0
البقاع الثالثة	% 91.7	% 3.3	% 3.3	% 1.7
الجنوب الأولى	% 81.9	% 8.4	% 9.6	% 0.0
الجنوب الثانية	% 82.3	% 8.1	% 9.7	% 0.0
الجنوب الثالثة	% 64.6	% 31.3	% 4.2	% 0.0
الشمال الأولى	% 31.3	% 56.3	% 12.5	% 0.0
الشمال الثانية	% 46.3	% 30.5	% 23.2	% 0.0
الشمال الثالثة	% 59.7	% 30.6	% 9.7	% 0.0
بيروت الأولى	% 0.0	% 83.3	% 16.7	% 0.0
بيروت الثانية	% 1.6	% 75.4	% 23.0	% 0.0
جبل لبنان الأولى	% 10.2	% 88.8	% 1.0	% 0.0
جبل لبنان الثانية	% 2.4	% 59.1	% 38.6	% 0.0
جبل لبنان الثالثة	% 11.7	% 87.6	% 0.7	% 0.0
جبل لبنان الرابعة	% 6.3	% 62.0	% 31.7	% 0.0

المشاركة في الانتخابات

من بين الذين لم يصوّتوا في انتخابات عام 2022، كانت العوائق المرتبطة بالمواقف والتصوّرات هي الغالبة، إذ أرجع 39.3 % امتناعهم عن التصويت إلى انعدام الثقة بالعملية الانتخابية، وقال 18.5 % إنّ أصواتهم لا تُحدث أيّ فرق، فيما أفاد 17.8 % بعدم اهتمامهم بالانتخابات. ولم يُشِر إلى قانون الانتخابات بوصفه سببًا للامتناع سوى 12.8 %. وقد عكست مناقشات مجموعات التركيز أنماطًا مماثلة، إذ قال معظم المشاركين إنهم صوّتوا في عام 2022، فيما امتنع بعضهم عن التصويت، وكان عددٌ قليل منهم دون السن القانونية للاقتراع.

الرسم البياني 12 **إذا لم تكونوا ترغبون في التصويت في انتخابات عام 2022، فما الأسباب التي حالت دون مشاركتكم في الاقتراع؟** أسباب الامتناع عن التصويت لدى الذين اختاروا عدم الاقتراع – الأسباب الثلاثة الأكثر شيوعًا باللون الأحمر

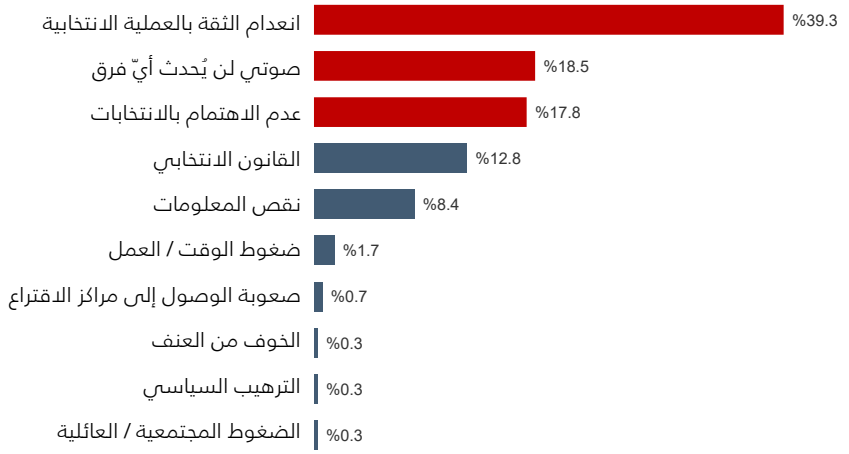

وغالبًا ما وصف الأشخاص الذين صوّتوا مشاركتهم بأنها واجب وفرصة للمساهمة في العملية السياسية، مشيرين إلى أنهم شعروا بأنّ الخيارات المُتاحة أمامهم كانت أكثر تنوعًا مقارنةً بالانتخابات السابقة. وفي المناطق التي تهيمن عليها 'حركة أمل' و'حزب الله'، وُصِفَ التأييد لـ'حزب الله' بأنه آخذ في التزايد، وصُوِّرَ بوصفه موقفًا وجوديًّا دفاعًا عن الحزب في مواجهة الاستهداف الإسرائيلي.

وربط المستجيبون المسيحيون الذين يشكّلون أقلية في الدوائر ذات الغالبية المسلمة امتناعهم عن التصويت صراحةً بما اعتبروه افتقارًا إلى العدالة في النظام الانتخابي. وكما قال أحد المشاركين في دائرة الجنوب الثانية: 'صوتنا لا قيمة له هنا... وإذا لم يتغيّر القانون، فلماذا نتكبّد عناء التصويت؟'. ويوضح ذلك كيف تتفاعل المظالم البنيوية مع الشعور الواسع بعدم جدوى المشاركة، فتؤدي إلى انخفاض نسب الاقتراع.

وعندما سُئل المستجيبون عمّن يعتزمون التصويت له، تبيّن أنّ نيّات التصويت تتفاوت بصورة حادّة بحسب العمر والمنطقة والانتماء الطائفي. فقد ارتفع التأييد لـ'حزب الله' مع التقدّم في العمر، من نحو 20.6 % لدى الفئة العمرية 18–24 عامًا إلى 33.3 % لدى الفئة العمرية 64 عامًا وما فوق. كذلك تصدّر الحزب نيّات التصويت في عدد من دوائر الجنوب والبقاع، مثل دائرة الجنوب الثالثة (60.7 %) ودائرة البقاع الثالثة (46.3 %). في المقابل، تركزت نيّات التصويت لوجوه جديدة لدى الناخبين الأصغر سنًا (29.7 % من الفئة العمرية 18–24 عامًا) وفي أجزاء من جبل لبنان (ولا سيّما دائرة جبل لبنان الأولى، بنسبة 35.8 %)، ما يشير إلى ميل واضح لدى الشباب نحو المرشحين الجدد أو المستقلين.

ولا يزال 'تيار المستقبل' يحظى بتأييد قوي في دائرة الشمال الأولى (52.6%)، بالرغم من تعليقه الرسمي لأنشطته السياسية في كانون الثاني/ يناير 2022، فيما يتركز تأييد 'حركة أمل' في أجزاء من الجنوب والبقاع (مثلًا، 53.7 % في دائرة البقاع الثالثة).

أما الفوارق بين الجنسَيْن، فكانت محدودة، إذ أفاد الرجال والنساء بتفضيلات أولى متشابهة، فيما كانت الانقسامات الطائفية عاملًا حاسمًا. فقد أبدى المستجيبون الشيعة تأييدًا كاسحًا لـ'حزب الله' (62.8 %) و'حركة أمل' (34.6 %)، فيما فضّل المستجيبون السنّة 'تيار المستقبل' (43.2 %)، وتوزّعت تفضيلات الفئات المسيحية المختلفة بين المرشحين الجدد وحزب 'القوات اللبنانية' و'التيار الوطني الحر'. ويُرجَّح أن تعكس بعض النسب المرتفعة جدًا أو المنخفضة جدًا في دوائر معيّنة صغر حجم العيّنات المحلية، ما يستدعي توخّي الحذر عند تفسيرها.

وفي مجموعات التركيز، لم يقدّم المشاركون مؤشرات حاسمة بشأن العوامل التي قد تدفعهم إلى الثقة بالمرشحين المستقلين أو الإصلاحيّين، حتى أولئك الذين قالوا إنهم قد يصوّتون لهم. فقد طغت الحرب والضائقة الاقتصادية والمعاناة اليومية على اهتماماتهم، إلى درجة أن معظمهم لم يتمكّن من تذكّر أيّ حملة أو رسالة أو مبادرة محدّدة جعلتهم يشعرون بأنهم مرئيون أو بأنّ أصواتهم مسموعة.

وكان انعدام الثقة واسع الانتشار، وأسهم في زيادة العزوف عن التفاعل مع حملات التواصل السياسية. وحتى عندما وُصفت الشخصيات الإصلاحية بأنها حسنة

النيّة، ظلّ التصوّر السائد أنها عاجزة عن تحقيق نتائج ملموسة، ما ترك المواطنين في حالة من خيبة الأمل، وأشعرهم أحيانًا بأنهم تعرّضوا للخداع. ومن هذا المنطلق، فإنّ النظر إلى الانتخابات بوصفها محطات للمشاركة الديمقراطية، يستطيع المواطنون خلالها مساءلة القادة والتأثير في رسم السياسات، يجعل الشكوك الواسعة بشأن جدوى التصويت ذات تداعيات بالغة الأهمية.

هذا وكشفت الدراسة عن شعور واضح بخيبة الأمل، إذ أفاد 57.0 % من المستجيبين بأنّ أصواتهم لا تؤثّر في التغيير السياسي في لبنان، فيما أعرب 20.5 % عن عدم يقينهم، وفضّل 0.2 % عدم الإجابة. وهذا يعني أنّ 77.5 % يفتقرون إلى الثقة بأنّ لأصواتهم وزنًا فعليًّا، مقابل 22.3 % فقط اعتقدوا أنّ تصويتهم قادر على إحداث تغيير. وتتوافق هذه الإجابات مع الأسباب التي ذكرها الممتنعون عن التصويت في عام 2022، ولا سيّما انعدام الثقة بالعملية الانتخابية والاعتقاد بأنّ أصواتهم لا تُحدِث أيّ فرق، ما يشير إلى أنّ الشعور بعدم جدوى التصويت، وليس العوائق اللوجستية أو القانونية، هو العامل الأساسي وراء العزوف عن المشاركة الانتخابية.

الرسم البياني 13 **هل يمكن أن يؤثّر صوتكم في إحداث تغيير سياسي؟** نسبة المستجيبين

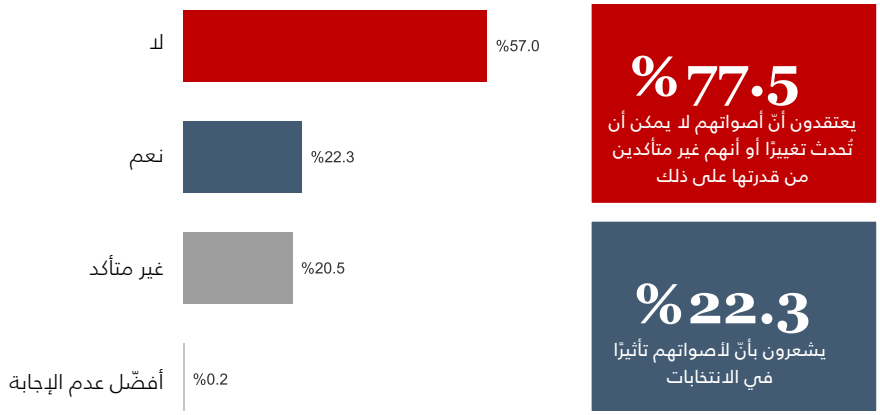

وتثير هذه النتائج مجتمعةً شكوكًا بشأن آفاق الانتخابات المقبلة. ففي غياب تغييرات ملموسة تعيد إلى المواطنين شعورهم بأنّ التصويت يُحدث فرقًا، من غير المرجّح أن تنجح الحملات الانتخابية وحدها في رفع نسب الاقتراع أو إحداث تغيير سياسي جوهري.

آفاق الانتخابات المقبلة

عند إجراء هذه الدراسة، أي قبل تأجيل الانتخابات النيابية، أظهرت مجموعات التركيز أنّ المشاركين لم يُبدوا حماسة كبيرة أو التزامًا قويًّا تجاه الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2026، ما عكس حالة عدم اليقين بشأن إمكان إجرائها، إلى جانب انعدام الثقة العميق بالعملية الانتخابية.

وفي ما يتعلّق بالاستعداد للتصويت، أبدى نحو نصف المشاركين في كلٍّ من الاستطلاع ومجموعات التركيز ميلًا إلى المشاركة، كما يُظهر الرسم البياني أدناه.

الرسم البياني 14 **ما احتمالات مشاركتكم في الاقتراع في الانتخابات النيابية لعام 2026؟**

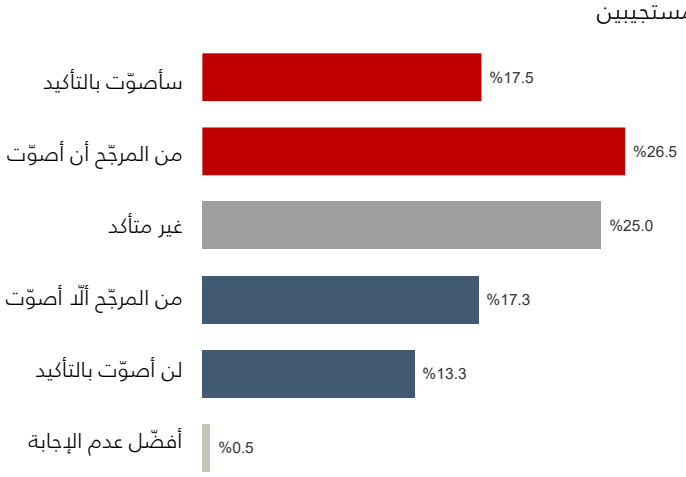

يكشف تصنيف النتائج بحسب الدوائر الانتخابية والانتماء الديني عن تفاوتات جغرافية واضحة وتقلّبات محلية في نيّات المشاركة في الاقتراع. فقد سجّلت الدوائر الجنوبية أعلى مستويات التزام التصويت، إذ بلغت نسب الذين أجابوا بأنهم 'سيصوّتون بالتأكيد' أعلى مستوياتها في دوائر الجنوب الأولى والثانية والثالثة. ومع ذلك، أظهرت بعض الدوائر الجنوبية أيضًا استقطابًا حادًا، مع وجود كتل كبيرة من المستجيبين الذين أكدوا أنهم 'بالتأكيد لن يصوّتوا'. أما في البقاع، فجاءت النتائج متفاوتة، إذ أظهرت دائرة البقاع الثالثة التزامًا مرتفعًا بالتصويت، فيما كانت النيّات أقلّ حسمًا في الدائرتَيْن الأولى والثانية. وفي الشمال وأجزاء من جبل لبنان، كانت نسب الذين أكدوا عزمهم على التصويت منخفضة، مقابل نسب كبيرة اختارت 'من المرجّح أن أصوّت' أو 'غير متأكد'، ما يجعل هذه المناطق مفتوحة على المنافسة وقابلة للتأثُّر بالتعبئة الانتخابية في اللحظات الأخيرة.

وتميّزت بيروت بمستويات مرتفعة جدًا من التردّد، إذ سجّلت نسبًا عالية من الإجابات التي عبّرت عن عدم اليقين، ما قد يشير إلى تقلّب المواقف الانتخابية في المناطق الحضرية أو إلى هشاشة العيّنة الإحصائية. وتوحي هذه الأنماط بأنّ الديناميات الخاصة بكل دائرة انتخابية، مثل قوة المرشحين والخدمات المحلية والأوضاع الأمنية، ستكون أكثر تأثيرًا في نسب الاقتراع من الاتجاهات الوطنية العامة.

ويكشف تصنيف النتائج بحسب الانتماء الديني عن أنماط طائفية واضحة في نيّات التصويت. فقد كان المستجيبون الشيعة الأكثر التزامًا بالمشاركة في الاقتراع، فيما أظهر المستجيبون السنّة وعدد من الفئات المسيحية، ولا سيّما الأرثوذكس وبعض شرائح الموارنة، إضافةً إلى الدروز والأقليات الأخرى، مستويات أعلى بكثير من التردّد أو العزوف عن التصويت. ويشير هذا التباين إلى أنّ المشاركة في الاقتراع ستكون أكثر قابلية للتوقّع في المناطق التي تتسم بقوة الولاءات الطائفية أو الأيديولوجية، وأقلّ قابلية للتوقّع في المناطق التي يتوزّع فيها الناخبون بين اتجاهات مختلفة أو تسود فيها خيبة الأمل.

وتضيف البيانات النوعية مزيدًا من العمق إلى هذه الصورة. ففي المناطق التي تتمتع فيها 'حركة أمل' و'حزب الله' بنفوذ قوي، غالبًا ما قدّم المشاركون تصويتهم بوصفه تعبيرًا عن التأييد الأيديولوجي لـ'خيار المقاومة' في ظل الحرب الإسرائيلية وما يرونه اعتداءً خارجيًّا، ما يساعد على تفسير ارتفاع نسب المشاركة في الاقتراع لدى الشيعة نسبيًّا واستقرارها. في المقابل، وصف كثير من الناخبين السنّة والمسيحيّين والدروز وغيرهم التصويت من منظور قائم على تبادل المصالح أو اتّسم بالتردّد، سواء من خلال الولاء للزعماء السياسيّين، أو العلاقات النفعية المرتبطة بالمحسوبية، أو المشاركة التي أصبحت مجرّد ممارسة اعتيادية، ما يجعل هذه الفئات أكثر قابلية للتأثّر بمحاولات الإقناع أو العزوف عن المشاركة.

وبالنسبة إلى بعض الشباب والناخبين الذين يشاركون في الانتخابات للمرة الأولى، كان الإدلاء بالصوت 'تجربة' بحدّ ذاته، كما عبّر أحد المشاركين في مجموعات الشباب بقوله: 'أردت فقط أن أعرف كيف يكون الشعور عندما أصوّت'. أما المستجيبون من الفئات متوسطة العمر والخرّيجون الجدد، فقد عبّروا عن دوافعهم بصراحة أكبر. وكما قال مشاركون في دائرتَي الجنوب الأولى والشمال الثالثة: 'نصوّت لفلان حتى نتمكّن من اللجوء إليه إذا احتجنا إلى شيء يومًا ما'. ويُبرِز ذلك كيف تؤثر المحسوبية، وليس البرامج السياسية، في السلوك الانتخابي، ويعكس انخراطًا طوعيًّا في شبكات الزبائنية السياسية.

وكان الأمن والاستقرار وتحسين الخدمات وتخفيف الأعباء الاقتصادية أبرز العوامل التي قد تشجّع على التصويت. فقد أفاد نحو 61–65 % من المستجيبين في مختلف الفئات العمرية بأنّ تحسّن الأمن والاستقرار سيزيد احتمال مشاركتهم في الاقتراع، فيما راوحت نسبة الذين أشاروا إلى تحسّن الخدمات والأوضاع الاقتصادية بين 53% و64 % بحسب الفئة العمرية. كذلك شكّلت البرامج الواضحة القائمة على قضايا محدّدة، ووجود لائحة مرشحين جديرة بالثقة، عاملَيْن مهمَّيْن لدى أقليات وازنة من المستجيبين، بنسب راوحت بين 40 % و52 % و24 % و37 % على التوالي. في المقابل، كان للحوافز المادية المباشرة، مثل فرص العمل أو الدعم، وللروابط العائلية أو الشخصية دور أقل بكثير، إذ راوحت نسبة الذين أشاروا إلى فرص العمل أو الدعم بين 4.8 % و17.3 %، وإلى تدخّل الأسرة بين 0 % و5.3 %.

يُعدّ الأمن العامل الأبرز الذي يشجّع على التصويت لدى جميع الفئات العمرية (مثلًا، 64.9 % لدى الفئة العمرية 18–24 عامًا، و57.1 % لدى الفئة العمرية 65 عامًا وما فوق). ويكتسب تحسين الخدمات وتخفيف الأعباء الاقتصادية أهمية خاصة لدى المستجيبين الذين تراوح أعمارهم بين 25 و34 عامًا (61.6 %)، والذين تبلغ أعمارهم 64 عامًا وما فوق (63.5 %). كذلك يُبدي الناخبون الأكبر سنًا تجاوبًا أكبر مع البرامج الانتخابية الواضحة التي تتمحور حول قضايا محدّدة، إذ تبلغ النسبة ذروتها عند 52.4% لدى الفئة العمرية 64 عامًا وما فوق، فيما يولي الناخبون الأصغر سنًا أهمية نسبية أكبر لمصداقية المرشحين، إذ اعتبر 36.6 % من الفئة العمرية 18–24 عامًا وجود لائحة مرشحين جديرة بالثقة عاملًا مشجّعًا على التصويت، مقابل 23.5% من الفئة العمرية 35–44 عامًا. أما حملات تعبئة الناخبين، فيظلّ تأثيرها محدودًا بصورة عامة (نحو 16–28 %)، ويسجّل أدنى مستوياته لدى الفئة العمرية الأكبر سنًا.

الرسم البياني 15 **ما الذي قد يزيد من احتمالات مشاركتكم في الاقتراع في عام 2026؟**

يمكن اختيار إجابات متعدّدة

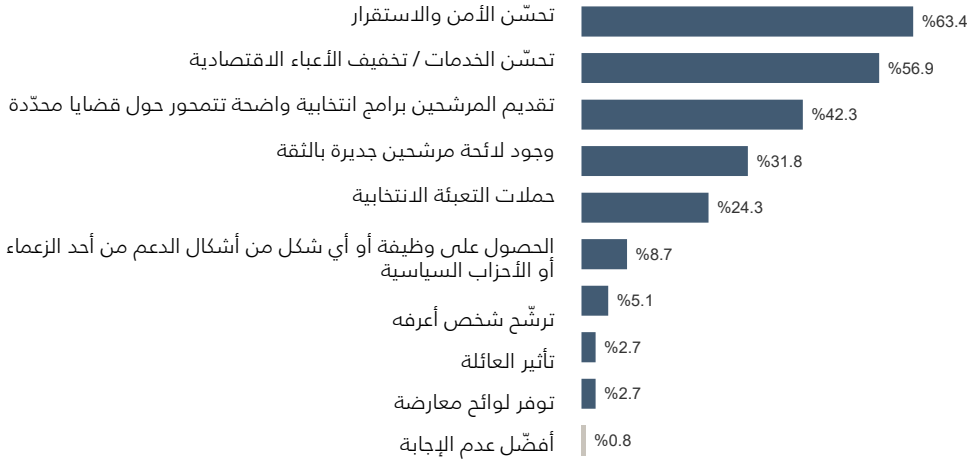

الرسم البياني 16 **ما الذي قد يزيد من احتمالات مشاركتكم في الاقتراع في عام 2026؟**

بحسب الفئة العمرية

	18-24	25-34	35-44	45-54	55-64	64+
تحسّن الأمن والاستقرار	% 64.9	% 64.8	% 62.6	% 61.3	% 65.1	% 57.1
تحسّن الخدمات / تخفيف الأعباء الاقتصادية	% 53.4	% 61.6	% 52.2	% 57.3	% 57.1	% 63.5
تقديم المرشحين برامج انتخابية واضحة تتمحور حول قضايا محدّدة	% 39.8	% 37.7	% 46.1	% 44.0	% 42.9	% 52.4
وجود لائحة مرشحين جديرة بالثقة	% 36.6	% 34.0	% 23.5	% 32.0	% 34.9	% 23.8
حملات التعبئة الانتخابية	% 26.2	% 27.7	% 24.3	% 20.0	% 23.8	% 15.9
الحصول على وظيفة أو أي شكل من أشكال الدعم من أحد الزعماء أو الأحزاب السياسية	% 6.3	% 6.9	% 11.3	% 17.3	% 4.8	% 9.5
ترشّح شخص أعرفه	% 4.7	% 3.8	% 6.1	% 5.3	% 6.3	% 6.3
تأثير العائلة	% 2.1	% 3.1	% 1.7	% 5.3	% 4.8	% 0.0
توفر لوائح معارضة	% 3.7	% 2.5	% 4.3	% 0.0	% 0.0	% 3.2

ويبلغ الطلب على الخدمات مستويات مرتفعة للغاية في عددٍ من الدوائر، إذ أظهر المستجيبون تجاوبًا كبيرًا مع تحسين الخدمات في دائرة البقاع الأولى (94.1 %)، ودائرة البقاع الثانية (91.7 %)، ودائرة الشمال الأولى (92.9 %)، ودائرة جبل لبنان الأولى (97.8 %). وتتميّز دوائر بيروت بالأهمية الكبيرة التي يوليها المستجيبون للأمن (95.5 % في بيروت الأولى و94.3 % في بيروت الثانية)، فضلًا عن تجاوب مرتفع بصورة غير معتادة مع حملات التعبئة الانتخابية (81.8 % في بيروت الأولى و83.0 % في بيروت الثانية). أما دوائر الجنوب والبقاع، فتُظهر أنماطًا متفاوتة، إذ يعطي المستجيبون في بعضها الأولوية لإعادة الإعمار والحماية، فيما يُبدي المستجيبون في دوائر أخرى تأثرًا أكبر بالعروض القائمة على الزبائنية السياسية.

ويكتسب الأمن أهمية خاصة لدى عدد من الفئات المسيحية والأقليات، ومنها الأرثوذكس (86.0 %)، والمسيحيون من الطوائف الأخرى (85.7 %)، والكاثوليك (81.0 %)، والعلويون (75.0 %). ويُبدي المستجيبون السنّة اهتمامًا كبيرًا بالأمن

(63.3 %) والخدمات (60.7 %) على حدّ سواء، فيما يُظهر المستجيبون الشيعة تجاوبًا أقلّ مع العامل الأمني (47.8 %)، لكنهم يظلّون متجاوبين مع تحسين الخدمات (55.1 %). وتكتسب البرامج الانتخابية الواضحة التي تتمحور حول قضايا محدّدة أهمية خاصة لدى المستجيبين السنّة (51.5 %) والأرثوذكس (67.4 %).

وتساعد أولويات المواطنين على تفسير هشاشة المشاركة في الاقتراع. فالمخاوف ذات طابع اقتصادي واجتماعي في المقام الأول، وتتمحور حول توفير فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم وتوفير خدمات عامة موثوقة، ولا سيّما الكهرباء والمياه، مع احتلال الأمن أيضًا مرتبة متقدّمة، خصوصًا في جنوب لبنان. وتتجاوز هذه الاحتياجات مسألة سُبُل العيش لتشمل مقوّمات البقاء الأساسية وقدرة الدولة على حماية المجتمعات المحلية المتضرّرة من النزاع والفساد. فقد سلّط المستجيبون الضوء مرارًا على أوضاع النازحين والمنازل والبنى التحتية المدمّرة وغياب الحماية الحكومية الفعّالة في المناطق المعرّضة للعنف.

كذلك شدّد المشاركون في مجموعات التركيز بأغلبية ساحقة على المخاوف الاقتصادية. وفي جنوب لبنان، برزت مطالب إنهاء الأعمال العدائية ووقف الهجمات الإسرائيلية وضمان إعادة الإعمار والعودة بوصفها قضايا أساسية. أما في طرابلس وأجزاء من البقاع، فقد شدّد المشاركون على الأمن والسلامة على الطرقات. وتكشف هذه المطالب عن عدم توافق بين توقعات المواطنين والدور الفعلي لمجلس النواب.

فقد أعرب كثير من المشاركين عن أملهم في أن يتمكّن النواب من توفير فرص العمل مباشرةً، أو معالجة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، أو تأمين الكهرباء، وهي جميعها مهام لا تندرج ضمن مسؤوليات مجلس النواب. وتُبرز هذه التصوّرات الخاطئة عمق احتياجات المواطنين وغياب رؤية واضحة أو خريطة طريق لدى الجهات الفاعلة السياسية. وكما عبّر أحد المشاركين: 'لا تهمّنا الخطابات، بل نريد من يحسّن ظروفنا المعيشية'.

تصوّرات نزاهة انتخابات عام 2026 والثقة بها

عندما سُئل المستجيبون عمّا إذا كانت انتخابات عام 2026 ستكون نزيهة وشفافة، أبدوا تشكيكًا واضحًا. فقد قال 27.3 % إنّ الانتخابات 'لن تكون نزيهة أو شفافة إطلاقًا'، وهي الإجابة التي سجّلت النسبة الأعلى، فيما اتّخذ 26.8 % موقفًا محايدًا. في المقابل، عبّرت نسب أقل عن توقعات إيجابية، إذ رأى 24.4 % أن الانتخابات ستكون نزيهة وشفافة، و12.5 % أنها ستكون نزيهة وشفافة بدرجة متوسطة، و9.1 % أنها ستكون نزيهة وشفافة تمامًا.

وبصورة إجمالية، شكّك 54.1 % من المستجيبين صراحةً في نزاهة العملية الانتخابية أو امتنعوا عن إصدار حكم بشأنها، فيما عبّر 33.5 % فقط عن ثقتهم بنزاهة الإجراءات الانتخابية، بدرجات راوحت بين المتوسطة والتامة. وتعزّز هذه النتائج ما أظهرته البيانات النوعية من أنّ التوقعات بشأن انتخابات عام 2026 تتأثّر بخيبات الأمل المتراكمة من الدورات الانتخابية السابقة، أكثر ممّا تستند إلى الثقة بالعملية الديمقراطية.

الرسم البياني 17 **هل تعتقدون أن انتخابات عام 2026 ستكون نزيهة وشفافة؟** نسبة المستجيبين

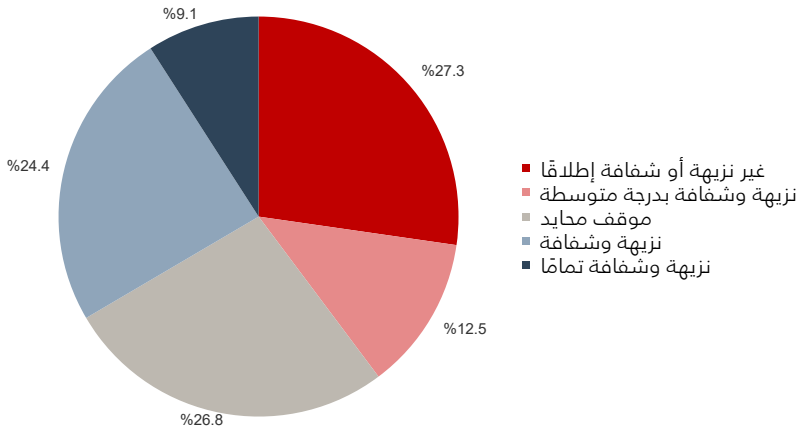

وعلى الرغم من أنّ أغلبية المستجيبين أبدوا عزمهم على التصويت، ظلّت توقعاتهم بشأن نزاهة الانتخابات وشفافيتها ومصداقيتها متدنية باستمرار، نتيجة تجارب سابقة اتّسمت بخيبة الأمل. فقد نظر كثيرون إلى الانتخابات بوصفها ممارسة شكلية أكثر منها منافسة ديمقراطية، مع أمل ضئيل في أن تُحدث تغييرًا مُجديًا. وكما قال أحد المشاركين: 'ستكون مثل المرات السابقة، لا نزاهة ولا ديمقراطية'. ورأى عددٌ قليلٌ من المستجيبين أنّ العملية الانتخابية 'مقبولة'، لكن حتى هؤلاء كانت توقعاتهم متواضعة، واقتصرت على الأمل في أن يعالج المرشحون، على الأقل، أولوياتهم المباشرة.

وما برز بوضوح هو أنّ المواطنين أكثر إلمامًا بالنظام الانتخابي منهم بالإجراءات الفعلية لإدارة الانتخابات. إذ يميل النقاش العام بينهم إلى التركيز على تقسيم الدوائر الانتخابية، والأنظمة النسبية في مقابل الأنظمة الأكثرية، وكيفية تأثير القوانين الانتخابية في التمثيل السياسي. وتطغى النقاشات حول النظام الانتخابي، التي تحتدم أحيانًا بالرغم ممّا تتّسم به من تبسيط في كثير من الأحيان، على المخاوف المتعلقة بأوجه القصور في إدارة الانتخابات، أو بالمهنية في إدارتها، أو حتى بإساءة استخدام السلطة في هذا المجال.

ويكشف هذا التركيز عن مفارقة، إذ يدرك المواطنون أوجه التحيّز البنيوية الكامنة في قانون الانتخابات، لكنهم يولون اهتمامًا أقل بنزاهة إدارة العملية الانتخابية. فنادرًا ما يتطرّقون إلى الرقابة والحياد والمهنية لدى المسؤولين عن إدارة الانتخابات، أو إلى الضمانات الإجرائية، ما يشير إلى ترسّخ فكرة أنّ السياسة تهيمن على كل شيء، بما في ذلك كيفية إدارة الانتخابات. ويُظهر ذلك في نهاية المطاف أنّ التوقعات بشأن انتخابات عام 2026 ليست متواضعة فحسب، بل إنها تتشكّل أيضًا في إطار خطاب يُعطي الأولوية للهياكل السياسية على حساب النزاهة الإدارية.

ومع ذلك، عندما سُئل المستجيبون عمّا إذا كانت انتخابات عام 2026 ستُحدث تغييرًا سياسيًّا مُجديًا، جاءت الإجابات أكثر تباينًا، وحملت قدرًا مفاجئًا من التفاؤل في أحد جوانبها. فقد أفادت النسبة الأكبر من المستجيبين (28.7 %) بأنهم لا يثقون إطلاقًا بإمكان حدوث تغيير، فيما اتّخذ 16.1 % موقفًا محايدًا. لكن أغلبية مجتمعة

بلغت 55.1 % عبّرت عن درجة من الثقة بإمكان حدوث تغيير (23.9 % واثقون، و20.8 % واثقون بدرجة متوسطة، و10.4 % واثقون جدًا).

ومن اللافت تسجيل شكوك الأغلبية بشأن نزاهة الإجراءات الانتخابية إلى جانب ثقة أغلبية أخرى، وإن بدرجات متفاوتة، بإمكان تحقيق نتائج إيجابية. فيبدو أن كثيرًا من المواطنين يفصلون بين الغاية والوسيلة، إذ يتمسّكون بالأمل في أن تُفضي الانتخابات إلى التغيير، بالرغم من تشكيكهم في كيفية إدارتها. ويشير هذا التباين إلى فرص ومخاطر في آن واحد. فمن الممكن الاستفادة من هذا التفاؤل الكامن إذا نجحت الحملات الانتخابية والمرشحون ذوو التوجّه الإصلاحي في تحقيق مكاسب ملموسة وموثوقة، وإظهار تحسينات واضحة في الإجراءات الانتخابية. أما إذا تبيّن أنّ العملية الانتخابية تشوبها اختلالات، أو بقيت الإصلاحات شكلية، فقد يؤدي التناقض بين الأمل والتصوّرات السلبية للنزاهة إلى تعميق خيبة الأمل وخفض نسب الاقتراع.

الرسم البياني 18 **ما مدى ثقتكم بأن انتخابات عام 2026 ستؤدّي إلى تغيير سياسي ملموس؟**

نسبة المستجيبين

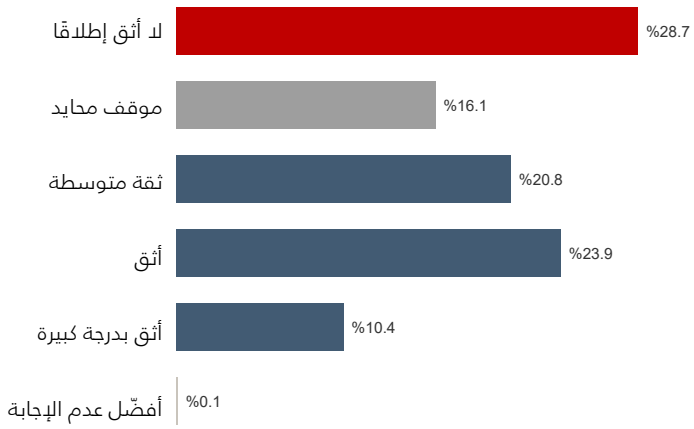

ختامًا، تؤثّر الثقة السابقة وخيبات الأمل ومدى الرضا عن الخيارات الانتخابية في آفاق الانتخابات المقبلة بطرق متناقضة. فقد عبّر كثيرون ممن صوّتوا في عام 2022 عن رضاهم الشخصي عن النائب الذي انتخبوه، لكنهم شكّكوا في قدرة مجلس النواب على إحداث تغيير بنيوي. في المقابل، دفعت خيبة الأمل من شخصيات سياسية معيّنة آخرين إلى العزوف عن المشاركة أو التصويت بدوافع نفعية للحفاظ على علاقاتهم بشبكات المحسوبية.

ويظلّ الرضا، حين يتوفر، هشًّا ومشروطًا، وغالبًا ما يظهر على شكل تقدير للخدمات التي يقدّمها نواب بعينهم، بدلًا من الثقة بقدرتهم على إحداث تأثير مؤسّسي. لذلك، كثيرًا ما تتحوّل الانتخابات إلى ممارسات اعتيادية للتعبير عن الولاء لشبكات الزبائنية السياسية، بدلًا من أن تشكّل فرصًا حقيقية للمساءلة.

وعشية الموعد المقرّر لانتخابات عام 2026، وقبل تأجيلها رسميًّا، كانت التوقعات تشير إلى مشاركة مشروطة، تتعزّز فيها التعبئة الانتخابية حيث تظلّ الروابط

الشخصية أو الطائفية قوية، ويزداد العزوف حيث لا يرى الناخبون مسارًا موثوقًا لإحداث التغيير.

وكان تحويل هذا الرضا الهشّ إلى ثقة راسخة يتطلّب إصلاحات واضحة ومكاسب ملموسة على مستوى السياسات. وفي غيابها، كان من المرجّح أن تظلّ نسب الاقتراع هشّة ومتفاوتة. غير أنّ هذا التقييم يعكس الظروف السائدة آنذاك، ولا ينبغي اعتباره توقّعًا لانتخابات عام 2028، إذ إنّ التحالفات السياسية والأوضاع الأمنية والصدمات الاقتصادية أو الإصلاحات الجوهرية التي قد تحدث خلال الفترة الفاصلة يمكن أن تغيّر المواقف والسلوكيات بصورة كبيرة.

4. مشاركة النساء والشباب في السياسة: دعم رمزي وعوائق بنيوية

يحظى تعزيز الشمول بتأييد واسع من حيث المبدأ، لكنه يظلّ رمزيًّا إلى حدّ كبير على أرض الواقع. فقد أيّد أكثر من ثمانية من كل عشرة مستجيبين مشاركة النساء في الحياة السياسية، إذ أجاب 58.1 % بـ'نعم' و24.8 % بـ'إلى حدّ ما'. ومع ذلك، يعتقد نحو ستة من كل عشرة أنّ أصوات النساء لا تحظى بتأثير فعلي يُذكر (39.7 % أجابوا بـ'نعم' و41.5 % بـ'إلى حدّ ما'). وكانت النساء أكثر ميلًا بكثير من الرجال إلى الإجابة بـ'نعم' بشأن تأييد مشاركة النساء السياسية (64.1 % مقابل 51.6 %)، فيما اختار الرجال إجابة 'إلى حدّ ما' بنسبة أعلى (28.6 % مقابل 21.2 % من النساء)، وكذلك إجابة 'لا' (19.6 % مقابل 14.7 %).

الرسم البياني 19 **هل تعتقدون أن للنساء صوتًا مؤثّرًا في الحياة السياسية اليوم؟**

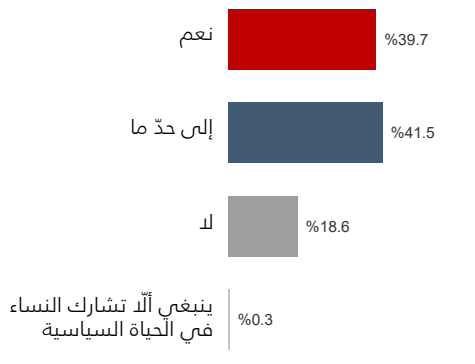

الرسم البياني 20 **هل تعتقدون أنه ينبغي تمثيل النساء في الحياة السياسية؟**

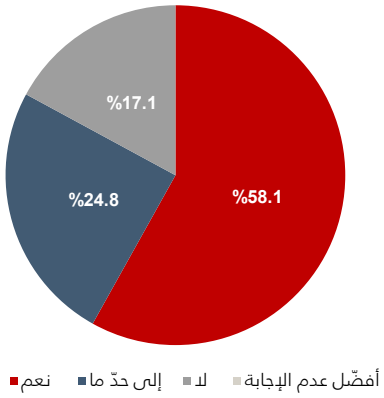

وعندما سُئل المستجيبون عن أسباب عدم مشاركة النساء في الحياة السياسية، كانت الإجابة الأكثر شيوعًا مرتبطة بالعزوف الشخصي عن المشاركة، إذ أرجع 50.4 % ذلك إلى عدم الاهتمام بالسياسة بصورة عامة (52.0 % من الرجال و48.9 % من النساء). في المقابل، أشارت نسب أقل بكثير إلى القيود البنيوية بوصفها عوائق أساسية، إذ ذكر 32.1 % العبء الاقتصادي لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر (30.3 % من الرجال و33.8 % من النساء)، فيما أشار 30.5 % إلى خيبة الأمل من المؤسّسات السياسية (26.9 % من الرجال و33.9 % من النساء).

كذلك، اعتبر 28.7 % من المستجيبين غياب كوتا جندرية على المستوى الوطني العائق الأساسي أمام مشاركة النساء (27.9 % من الرجال و29.4 % من النساء). وأشار 28.3 % إلى غياب التوجيه والدعم من أصحاب الخبرة أو النماذج التي يُحتذى بها (27.4 % من الرجال و29.2 % من النساء)، فيما لفت 26.6 % إلى نظام الحصص الطائفية الذي يحدّ من التمثيل (26.9 % من الرجال و26.3 % من النساء).

وبصورة عامة، تتشابه تصوّرات الرجال والنساء بشأن العوائق التي تواجه مشاركة النساء، إذ لم تتجاوز الفوارق بين إجابات المجموعتَيْن أربع نقاط مئوية في معظم العوائق.

تكشف هذه الإجابات مجتمعةً عن ميل لدى المواطنين إلى اختزال إقصاء النساء من الحياة السياسية في الخيارات الفردية أو الالتزامات الأُسَرية، بدلًا من الإقرار بالعوائق القانونية والمؤسّسية والثقافية التي تقيّد مشاركة النساء السياسية بصورة مُمنهَجة.

العوائق التي تحول دون مشاركة النساء في الحياة السياسية

عندما سُئل المستجيبون عن مدى أهمية اعتماد كوتا جندرية لضمان تمثيل ملائم للنساء، تركزت الإجابات على التأييد المعتدل بدلًا من الالتزام القوي. فقد اعتبرت النسبة الأكبر (38.1 %) أنّ الكوتا 'مهمّة إلى حدّ ما'، أي أنها مفيدة لكن تأثيرها محدود. ووصفها 21.4 % بأنها 'مهمّة بدرجة كبيرة'، باعتبارها خطوة نحو التحسّن، وإن لم تكُن حلًا متكاملًا. في المقابل، لم يعتبرها 'بالغة الأهمية' وضرورية لتحقيق المساواة بين الجنسَيْن سوى 12.5 %. أما لدى المستجيبين الأكثر تشكيكًا، فقد رأى 21.6 % أنّ الكوتا 'ليست مهمّة جدًا'، واعتبرها 6.3 % 'غير مهمّة إطلاقًا'.

الرسم البياني 21 **ما العوائق الثلاثة الأكبر التي تحول دون مشاركة النساء في الحياة السياسية؟**

اختيار 5 إجابات – نسبة المستجيبين الذين اختاروا كل إجابة – الخيارات الثلاثة الأكثر شيوعًا باللون الأحمر

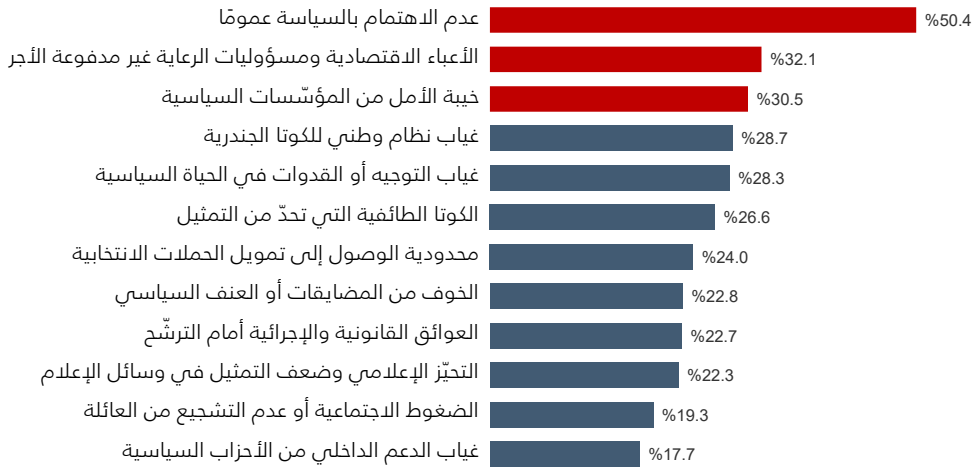

وبصورة إجمالية، أولى 72.0 % من المستجيبين الكوتا درجةً من الأهمية، ما يؤكد تأييد الأغلبية لفكرتها. غير أنّ تركُّز الإجابات في فئة 'مهمّة إلى حدّ ما' يشير إلى أنّ

هذا التأييد يتّسم بالحذر والمشروطية. ويتوافق هذا النمط مع النتيجة الأوسع التي توصّل إليها التقرير، ومفادها أنّ دعم إشراك النساء في الحياة السياسية غالبًا ما يبقى على مستوى الخطاب. فكثيرون يؤيدون مبدأ الكوتا، لكنهم يظلون غير متيقّنين من فعاليتها، أو يفضّلون اتخاذ تدابير مُكمِّلة لمعالجة العوائق البنيوية الأعمق.

الرسم البياني 22 **ما مدى أهمية تطبيق كوتا جندرية لضمان تمثيل مناسب للنساء في الحياة السياسية؟**

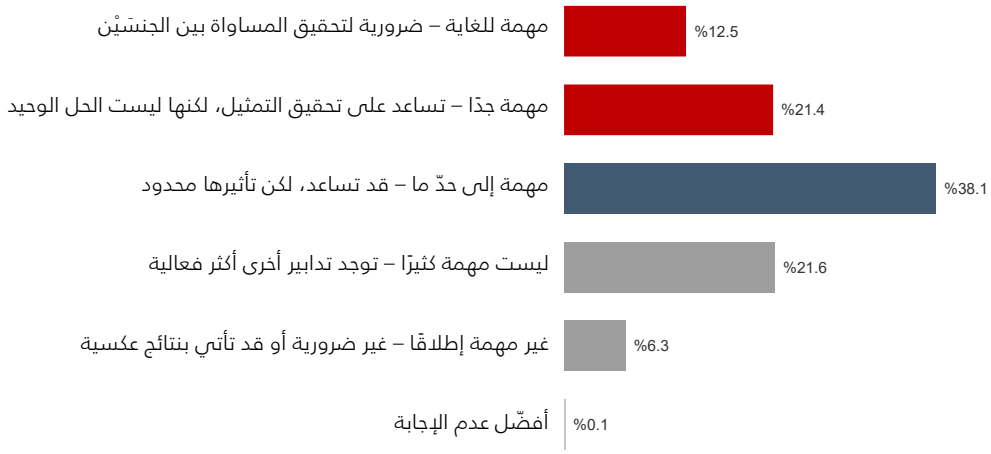

وتظهر فجوة مماثلة في ما يتعلّق بالشباب، إذ يتزامن تأييد خفض سنّ الاقتراع (56.3 % من المستجيبين) مع التصوّر السائد بأنّ الشباب لا يزالون على هامش الحياة السياسية.

الرسم البياني 23 **هل يتمتّع الشباب (18–29 عامًا) بصوت مؤثّر في الحياة السياسية؟**

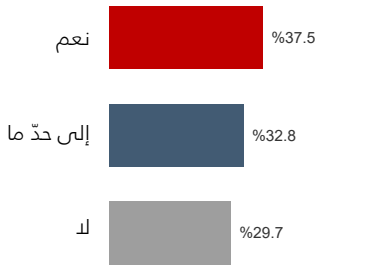

الرسم البياني 24 **هل يتمتّع الشباب (18–29 عامًا) بصوت مؤثّر في الحياة السياسية؟**

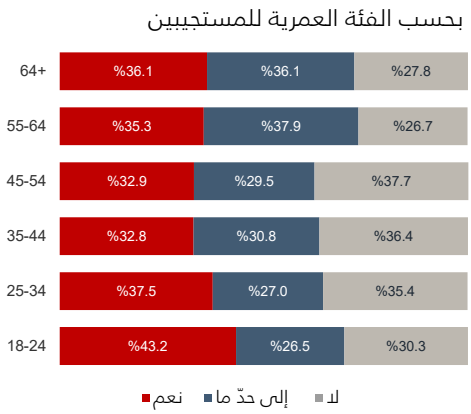

المستجيبون الأصغر سنًا (18–24 عامًا) هم الأكثر ميلًا إلى الاعتقاد بأن للشباب صوتًا مؤثّرًا، وهو تصوّر لا يشاركهم إياه أقرانهم الأكبر سنًا بالقدر نفسه.

وكان المستجيبون الأصغر سنًا هم الأكثر ميلًا إلى الاعتقاد بأنّ للشباب صوتًا سياسيًا مؤثّرًا بالفعل، إذ أجاب 43.2 % من الفئة العمرية 18–24 عامًا بـ'نعم'، فيما تراجع هذا الاعتقاد مع التقدّم في العمر، وأبدت الفئات الأكبر سنًا تشكيكًا أكبر. وفي معظم الفئات العمرية، اختارت نسبة كبيرة، راوحت بين نحو 27% و38%،

إجابة 'إلى حدّ ما'، ما يشير إلى اعتقاد مشروط أو جزئي بوجود تأثير للشباب، بدلًا من ثقة واسعة بقدرتهم على التأثير. ويكشف هذا النمط عن فجوة بين الأجيال في التصوّرات، إذ يرى الشباب أنّ لهم تأثيرًا أكبر، فيما يحتاج الناخبون من الفئات المتوسطة والأكبر سنًا إلى أدلة مؤسّسية أكثر ملموسية على هذا التأثير.

ويبلغ تأييد خفض سنّ الاقتراع من 21 إلى 18 عامًا أعلى مستوياته لدى الناخبين الأصغر سنًا، ويتراجع مع التقدّم في العمر. فقد سجّلت الفئة العمرية 18–24 عامًا أعلى نسبة تأييد بلغت 65.7 %، تلتها الفئة العمرية 25–34 عامًا بنسبة 58.2 %. أما الفئات متوسطة العمر، فقد انقسمت مواقفها، إذ أيّد نحو 50 % من المستجيبين في الفئتَيْن العمريّتَيْن 35–44 و45–54 عامًا خفض سنّ الاقتراع، مقابل معارضة أعلى نسبيًّا (نحو 36 %)، ونسبة شبه ثابتة من غير المتأكدين (نحو 14 %). وكان الناخبون الأكبر سنًا الأقل حماسةً، إذ أيّد 45.7 % من الفئة العمرية 55–64 عامًا خفض السنّ، مقابل معارضة 39.7 %، فيما بلغت نسبة التأييد 51.9 % لدى الفئة العمرية 64 عامًا وما فوق، مقابل معارضة 38.0 %.

الرسم البياني 25 **هل تعتقدون أنه ينبغي خفض سنّ الاقتراع من 21 إلى 18 عامًا؟**

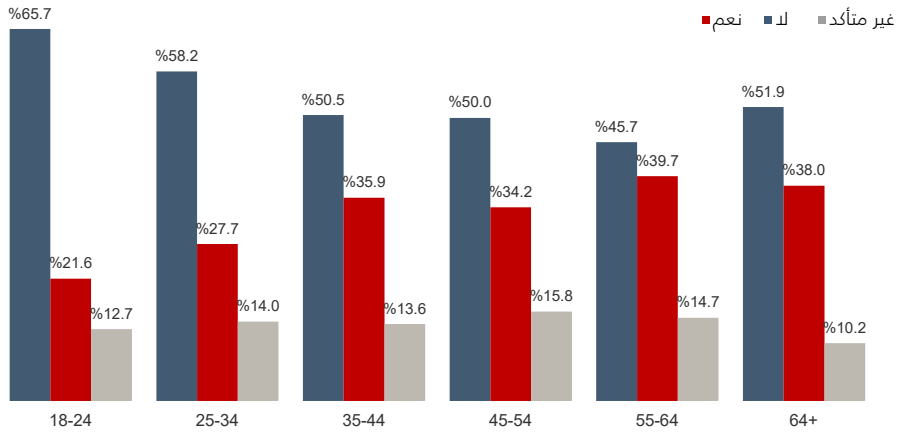

ويكشف هذا النمط عن انقسام واضح بين الأجيال، يتمثّل بتأييد قوي لدى الشباب، ومواقف مشروطة أو حذرة لدى الفئات متوسطة العمر، ومقاومة أكبر لدى المستجيبين الأكبر سنًا. ويشير ذلك إلى أنّ تحويل التردّد إلى تأييد أوسع يتطلّب تقديم أدلة ملموسة على المشاركة السياسية المسؤولة للشباب، وتوفير ضمانات مؤسّسية.

إضافةً إلى ذلك، تتّسم العوائق التي يُقرّ المستجيبون بأنها تحول دون مشاركة الشباب بالتعدّد والطابع البنيوي، إذ تشمل الفساد والضائقة الاقتصادية وخيبة الأمل من جهود الإصلاح السابقة والقيود الاجتماعية والممارسات السلطوية داخل الأحزاب السياسية، بما يعكس طبيعة النظام السياسي الطائفي والزبائني في لبنان.

ويتناقض ذلك مع العوائق التي أشار إليها المستجيبون بشأن مشاركة النساء. ففيما أرجعوا غالبًا إقصاء النساء إلى عدم اهتمامهنّ الشخصي بالسياسة أو التزاماتهنّ الأُسَرية، كانوا أكثر ميلًا إلى تحديد أوجه القصور البنيوية بوصفها العوائق الرئيسية أمام انخراط الشباب في العمل السياسي. بعبارة أخرى، كثيرًا ما

يُختزَل عزوف النساء عن المشاركة السياسية في الخيارات الفردية، ما يحجب أوجه عدم المساواة الممنهجة، فيما يبدو أنّ المواطنين أكثر إدراكًا للعوائق المؤسّسية والبنيوية التي تقيّد مشاركة الشباب.

وأظهرت مجموعات التركيز باستمرار أنّ المشاركين عبّروا عن تأييد قوي لمشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية على مستوى الخطاب، حتى وإن وجدوا صعوبة في تحديد سُبُل عملية لتعزيز الشمول. فقد أيّد معظم المستجيبين انخراط النساء في العمل السياسي، ودعموا اعتماد نظام الكوتا في مجلس النواب والمجالس البلدية. وبالرغم من عجزهم عن تحديد عوائق ملموسة تتجاوز الأعراف الاجتماعية المتجذّرة، فقد أقرّوا بضرورة إتاحة مساحة أكبر للنساء وتوفير مزيد من الدعم لهنّ للاضطلاع بدور فاعل.

وبالمثل، حظيَ الشباب باعتراف واسع بدورهم المهم في إحداث التغيير السياسي، لكن المشاركين وجدوا صعوبة في تحديد سُبُل محدّدة لانخراطهم تتجاوز التصويت. وكثيرًا ما ثنَت الفئات الأكبر سنًا أبناءها عن المشاركة السياسية، انطلاقًا من نظرتها إلى السياسة بوصفها مجالًا ضارًا أو مثيرًا للانقسامات.

وتؤكد مصادر البيانات مجتمعةً، أنه بالرغم من وضوح التأييد المُعلَن لمشاركة النساء والشباب، فإنّ هذا التأييد لا تقابله استراتيجيات قابلة للتنفيذ. وتُبرز هذه الفجوة، بين الإقرار بأهمية المشاركة وترجمتها إلى واقع، الحاجة إلى إصلاحات بنيوية وتغييرات ثقافية، لضمان ألّا يقتصر دعم الكوتا والمبادرات الشبابية والسياسات الشاملة على المستوى المبدئي، بل يتحوّل إلى فرص فعلية للمشاركة وتولّي الأدوار القيادية.

استخدام وسائل الإعلام ومصداقية الرسائل في سياق يتّسم بالاستقطاب

تُظهر البيانات أنّ أنماط متابعة الأخبار تختلف اختلافًا كبيرًا بين الأجيال، وتتفاوت بحسب المناطق. فمن بين الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا، يعتمد 51.3 % على تطبيقات المراسلة و54.5 % على المواقع الإخبارية الإلكترونية، فيما لا يتابع الأخبار عبر القنوات التلفزيونية الوطنية سوى 15.6 %. في المقابل، يعتمد 70.7 % من الفئة العمرية 55–64 عامًا على القنوات التلفزيونية الوطنية، مقابل 17.2 % فقط يعتمدون على المواقع الإلكترونية. ويتراجع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بصورة حادّة مع التقدّم في العمر، إذ تنخفض نسبة استخدام 'فيسبوك' من 48.1 % لدى الفئة العمرية 18–24 عامًا إلى 5.6 % لدى الفئة العمرية 64 عامًا وما فوق، ونسبة استخدام 'إنستغرام' من 25.6 % إلى الصفر. ويستخدم 13 % من الفئة العمرية 18–24 عامًا تطبيق 'تيك توك'، فيما ينعدم استخدامه تمامًا لدى الفئات الأكبر سنًا.

وتبرز تفاوتات مناطقية واضحة بالقدر نفسه. ففي دائرتَيْ بيروت الأولى والثانية، أفاد جميع المستجيبين (100 %) بأنهم يعتمدون على تطبيقات المراسلة مصدرًا للأخبار، فيما بلغت نسبة متابعة القنوات التلفزيونية الوطنية 54.2 % في بيروت الأولى و78.7 % في بيروت الثانية. وفي دائرة البقاع الثالثة، يعتمد78.3%

على تطبيقات المراسلة، مقابل 60 % يتابعون القنوات التلفزيونية الإقليمية. أما في دائرة الجنوب الأولى، فيستخدم 77.1 % تطبيقات المراسلة و67.5 % القنوات التلفزيونية الإقليمية، ما يعكس اعتمادًا مزدوجًا على هذَيْن المصدرَيْن. وفي دائرة الشمال الثالثة، يميل المستجيبون إلى الاعتماد على المواقع الإخبارية الإلكترونية (61.3 %) والقنوات التلفزيونية الوطنية (43.5 %).

الرسم البياني 26 **ما المصادر التي تعتمدون عليها أكثر من غيرها للحصول على الأخبار السياسية؟**

(اختيار ما يصل إلى 3 إجابات) – بحسب الدائرة الانتخابية

	تطبيقات المراسلة	المواقع الإخبارية الإلكترونية	التلفزيون (القنوات الفضائية / المحلية)	التلفزيون (القنوات الفضائية / الإقليمية)	'فيسبوك'	الأصدقاء / العائلة / المعارف
البقاع الأولى	% 34.1	% 45.5	% 47.7	% 40.9	% 27.3	% 11.4
البقاع الثانية	% 27.6	% 34.5	% 65.5	% 41.4	% 41.4	% 13.8
البقاع الثالثة	% 78.3	% 20.0	% 18.3	% 60.0	% 25.0	% 18.3
الجنوب الأولى	% 77.1	% 14.5	% 16.9	% 67.5	% 43.4	% 6.0
الجنوب الثانية	% 79.0	% 12.9	% 14.5	% 48.4	% 37.1	% 14.5
الجنوب الثالثة	% 52.1	% 28.1	% 18.8	% 37.5	% 24.0	% 16.7
الشمال الأولى	% 38.8	% 58.8	% 45.0	% 38.8	% 30.0	% 6.3
الشمال الثانية	% 35.8	% 40.0	% 33.7	% 38.9	% 40.0	% 16.8
الشمال الثالثة	% 14.5	% 61.3	% 43.5	% 33.9	% 29.0	% 6.5
بيروت الأولى	% 100.0	% 54.2	% 54.2	% 37.5	% 33.3	% 20.8
بيروت الثانية	% 100.0	% 65.6	% 78.7	% 16.4	% 19.7	% 19.7
جبل لبنان الأولى	% 1.0	% 53.1	% 49.0	% 41.8	% 39.8	% 23.5
جبل لبنان الثانية	% 83.5	% 66.9	% 35.4	% 4.7	% 37.8	% 48.0
جبل لبنان الثالثة	% 0.0	% 39.4	% 46.0	% 43.1	% 32.8	% 22.6
جبل لبنان الرابعة	% 40.1	% 59.9	% 48.6	% 26.8	% 31.7	% 50.7

	'إنستغرام'	تلفزيون لبنان وإذاعة لبنان	'تيك توك'	'إكس / تويتر'	الإذاعة	الصحف / المطبوعات
البقاع الأولى	% 13.6	% 6.8	% 18.2	% 6.8	% 0.0	% 0.0
البقاع الثانية	% 10.3	% 10.3	% 13.8	% 3.4	% 0.0	% 3.4
البقاع الثالثة	% 8.3	% 10.0	% 1.7	% 1.7	% 13.3	% 1.7
الجنوب الأولى	% 22.9	% 19.3	% 8.4	% 6.0	% 9.6	% 0.0
الجنوب الثانية	% 30.6	% 16.1	% 11.3	% 6.5	% 4.8	% 4.8
الجنوب الثالثة	% 15.6	% 4.2	% 4.2	% 4.2	% 6.3	% 1.0
الشمال الأولى	% 8.8	% 12.5	% 8.8	% 3.8	% 0.0	% 0.0
الشمال الثانية	% 10.5	% 6.3	% 17.9	% 5.3	% 0.0	% 0.0
الشمال الثالثة	% 14.5	% 21.0	% 11.3	% 17.7	% 0.0	% 0.0
بيروت الأولى	% 0.0	% 0.0	% 0.0	% 0.0	% 0.0	% 0.0
بيروت الثانية	% 0.0	% 0.0	% 0.0	% 0.0	% 0.0	% 0.0
جبل لبنان الأولى	% 9.2	% 0.0	% 1.0	% 6.1	% 0.0	% 0.0
جبل لبنان الثانية	% 0.0	% 5.5	% 0.8	% 0.8	% 0.0	% 0.0
جبل لبنان الثالثة	% 25.5	% 0.0	% 2.2	% 9.5	% 0.0	% 0.0
جبل لبنان الرابعة	% 7.7	% 4.9	% 0.0	% 0.7	% 0.7	% 0.0

وتتفاوت مستويات الثقة أيضًا تفاوتًا كبيرًا. فقد سجّل 'تيك توك' أعلى مستويات انعدام الثقة، إذ أفاد 61.4 % من الفئة العمرية 25–34 عامًا و76.9 % من الفئة العمرية 64 عامًا وما فوق بانعدام ثقتهم به. وينطبق الأمر كذلك على 'تويتر/إكس'، الذي أفاد 47.3 % من الرجال و73.1 % من الفئة العمرية 64 عامًا وما فوق بانعدام ثقتهم به. كذلك يواجه 'فيسبوك' و'إنستغرام' مستويات مرتفعة من انعدام الثقة، إذ أفاد 41 % من الرجال بانعدام ثقتهم بـ'فيسبوك'، و47.8 % بانعدام ثقتهم بـ'إنستغرام'. في المقابل، تحتفظ القنوات التلفزيونية الوطنية بمستويات أعلى نسبيًّا من الثقة التامة، بلغت 18.5 % لدى الفئة العمرية 64 عامًا وما فوق. ويحظى تلفزيون لبنان والإذاعة أيضًا بثقة أكبر لدى الفئات الأكبر سنًا، إذ ترتفع نسبة الثقة التامة بتلفزيون لبنان إلى 21.3 % لدى الفئة العمرية 64 عامًا وما فوق. أما المواقع الإخبارية الإلكترونية، فبالرغم من استخدامها على نطاق واسع، لا يعبّر عن ثقة تامة بها سوى 5.2 % من الفئة العمرية 18–24 عامًا، وتنخفض هذه النسبة إلى 0.9 % لدى الفئة العمرية 55–64 عامًا.

وتُبرِز هذه الأرقام إجمالًا انقسامًا واضحًا بين الأجيال. فالشباب يعتمدون أساسًا على المصادر الرقمية، لكنهم يشكّكون في مصداقيتها، فيما تواصل الفئات الأكبر سنًا الاعتماد بصورة رئيسية على التلفزيون، وتُبدي ثقة أكبر بوسائل البث التقليدية. وعلى المستوى المناطقي، تُهيمِن تطبيقات المراسلة في بيروت، فيما يجمع المستجيبون في الجنوب والبقاع بين هذه التطبيقات والقنوات التلفزيونية الإقليمية، ويميل المستجيبون في الشمال إلى المواقع الإخبارية الإلكترونية. ويعني هذا التشتّت أنّ أيًّا من مصادر الأخبار لا يحظى بثقة واسعة لدى مختلف الفئات، وأنّ استراتيجيات التواصل السياسي يجب أن تتكيّف مع هذه الانقسامات.

ومع ذلك، كشفت مجموعات التركيز أنّ ما يحدّد مصداقية الرسائل السياسية فعليًّا، لغتها ونبرتها ومضمونها، بصرف النظر عن الوسيلة أو الأداة المستخدمة لإيصالها. فقد عبّر المشاركون باستمرار عن تفضيلهم خطابًا معتدلًا ومحترمًا، يخلو من الإهانات والعبارات التحريضية وخطاب الكراهية.

ووصفوا شعورًا عميقًا بالإرهاق من لغة الاستقطاب، مشيرين إلى أنّ التعرّض المستمر للخطاب المثير للانقسامات أدّى إلى تعميق انعدام الثقة وتوسيع الشرخ الاجتماعي. في المقابل، اعتُبِرَت الرسائل التي تعترف بمعاناة المواطنين والضائقة الاقتصادية وانعدام الأمن والجمود السياسي، من دون تأجيج الانقسامات، أكثر مصداقية وبنّاءة إلى حدّ كبير.

وأظهرت المناقشات أنّ اللغة المحترمة والمتعاطفة ليست مجرّد مسألة أسلوب، بل مؤشر على الجدية والمسؤولية. فقد رأى المشاركون أنّ اعتماد القادة السياسيّين هذه النبرة يجعلهم أكثر ميلًا إلى الإيمان بصدقهم وقربهم من الواقع الذي يعيشه المواطنون. في المقابل، غالبًا ما رُفِضَ الخطاب العدائي أو المُهين باعتباره تلاعبيًّا أو منفصلًا عن الواقع. لا بل ربط عددٌ من المشاركين بين الخطاب المحترم وإمكانية استعادة التماسك الاجتماعي، مشيرين إلى أنّ نبرة الخطاب بحدّ ذاتها قد تعزّز الانقسامات أو تفسح المجال للحوار. وشدّدوا على أنّ المواطنين يريدون خطابًا يعترف بمشاغلهم ويقدّم حلولًا ملموسة، بدلًا من الشعارات أو مهاجمة الخصوم.

5. سرديات مُتنافِسة بين حربَيْن

تكمُن في صميم هذه النتائج مفارقة تطبع الوعي السياسي في لبنان. فتُعطي أغلبية كبيرة من المواطنين (74 %) الأولوية للإصلاح المؤسّسي وجهود مكافحة الفساد على حساب النقاشات الأيديولوجية، ويؤيد نحو 70 % إنهاء الأعمال العدائية مع إسرائيل من خلال مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، على أن تحتكر الدولة السيطرة على السلاح. ومع ذلك، يؤكد 79 % في الوقت نفسه أنّ حماية طائفتهم ضرورية لأمن أسرهم، وهي نسبة تكاد تتطابق تمامًا مع نسبة الذين يؤيدون إلغاء الطائفية السياسية وبناء دولة مدنية، البالغة 79 % أيضًا.

الرسم البياني 27 **إلى أيّ مدى توافقون أو لا توافقون على الرؤى السياسية التالية في ما يتعلّق بوضعكم وأولوياتكم؟**

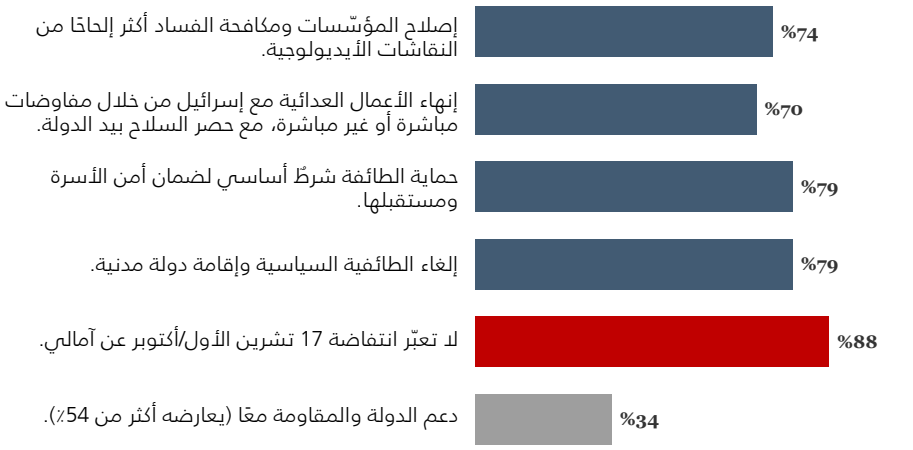

الرسم البياني 28 **حماية الطائفة في مقابل بناء دولة مدنية**

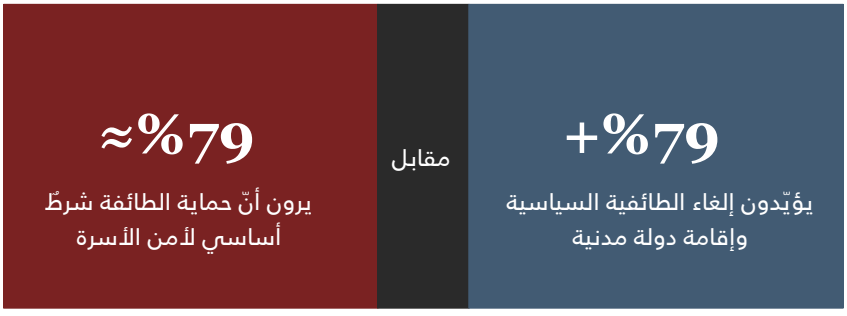

ويُجسّد هذا التناقض أزمة الثقة التي تتخلّل مختلف جوانب الدراسة. فالمواطنون يتطلّعون إلى تجاوز الطائفية، لكن في غياب دولة موثوقة وجديرة بالثقة، تظلّ الهوية الطائفية مصدر الحماية الأكثر موثوقية بالنسبة إليهم، مدعومةً بالبنى الزبائنية وشبكات المحسوبية التابعة لزعماء الطوائف، التي تؤثّر مباشرةً في السلوك الانتخابي.

هذا وتتعايش التطلّعات الإصلاحية مع الولاءات الطائفية المتجذّرة، لأنّ المواطنين لا يستطيعون بعد تصوّر الدولة بوصفها جهة يمكن الاعتماد عليها لضمان الأمن والرفاه. وتتجلّى خيبة الأمل بصورة أوضح في إفادة 88 % من المستجيبين بأنّ

انتفاضة 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 لم تعبّر عن آمالهم، ما يشير إلى انهيار الثقة بالحركات الاحتجاجية بوصفها وسيلة لإحداث التغيير. وفي الوقت نفسه، لا تزال الآراء بشأن العلاقة بين الدولة والمقاومة منقسمة بشدّة، إذ يعارضها 55 %، مقابل أقلّ من 34 % يؤيدونها، ما يُبرِز عدم حسم الخلاف والاستقطاب في هذه المسألة.

ومن المهم التذكير بأنّ الدراسة أُجريَت قبل تصعيد آذار/ مارس 2026 وقبل تأجيل الانتخابات. ويُرجّح أنّ الهجمات الإسرائيلية المدمّرة التي أعقبت ذلك، وما رافقها من احتلال وسقوط أعداد كبيرة من القتلى ونزوح ودمار واسع النطاق، قد فاقمت هذه التوترات. فمن جهة، عزّزت صدمة الحرب الاعتماد على الهوية الطائفية وشبكات المحسوبية بوصفها مصادر فورية للحماية والبقاء. ومن جهة أخرى، ربما أدّى حجم الدمار إلى ترسيخ القناعة بأنّ السياسة الطائفية لا تستطيع حماية المواطنين من الكوارث، ما عزّز الدعوات إلى إقامة دولة مدنية وإجراء إصلاحات بنيوية.

وفي جوهر الأمر، يُبرِز توقيت الدراسة كيف يتأرجح الوعي السياسي في لبنان بين التطلّعات الإصلاحية والولاءات الطائفية التي تفرضها ضرورات البقاء. ويُرجَّح أنّ التصعيد الثاني للحرب قد زاد من حدّة هذا الانقسام، تاركًا المواطنين يتأرجحون بين الرغبة في إحداث تغيير بنيوي والاضطرار إلى الاعتماد على البنى الطائفية طلبًا للحماية، ما يوسّع الفجوة بين المُثل السياسية والواقع المعيشي.

أبرز الاستنتاجات والتداعيات على الإصلاح

1. يؤدّي تفاقم الهشاشة الاقتصادية إلى تهديد مستقبل الشباب وتسريع وتيرة الهجرة.

التداعيات: ينبغي للسياسيّين ذوي التوجّه الإصلاحي سنّ تشريعات تضمن تدابير موجّهة للحماية الاجتماعية والتعليم، مثل التحويلات النقدية المؤقتة، والإعانات التي تساعد على إبقاء الطلاب في المدارس، والحوافز القانونية لتوظيف الشباب، بهدف تعزيز استقرار الأُسَر والحدّ من العوامل التي تدفع الشباب إلى الهجرة.

2. يؤدّي الانفصال التام بين المواطنين والحياة السياسية إلى تقويض الشرعية وتهديد التماسك الاجتماعي.

التداعيات: ينبغي للسياسيّين إضفاء طابع مؤسّسي على إشراك المواطنين وتعزيز الشفافية، من خلال اعتماد آليات تشاركية ينصّ عليها القانون وتُحفّز المشاركة فيها، وإلزام الجهات المعنية بنشر تقارير علنية عن قراراتها، وإتاحة قنوات قانونية لتقديم عرائض المواطنين، مع إلزام الحكومة بالردّ عليها.

3. تعزّز الانتخابات الزبائنية السياسية بدلًا من تجديد القيادات.

التداعيات: ينبغي للممثلين المُنتخَبين ذوي التوجّه الإصلاحي سنّ تشريعات تُرسي آليات رقابة واضحة على الفترات السابقة للانتخابات وفي أثناء إجرائها، مثل الإلزام بالإفصاح العلني عن الخدمات المقدّمة وقوائم المستفيدين منها، وإجراء عمليات تدقيق انتخابي مستقلة، بالتوازي مع بناء إطار قانوني

متين لرصد تمويل الأحزاب وتنظيمه. ويجب أن تستند هذه التدابير إلى سلطة قضائية مُعزَّزة ومحايدة، قادرة على إنفاذ القواعد ومنع الإفلات من العقاب، وأن تُستكمَل بضمانات قانونية للحماية الاجتماعية، تشمل التحويلات النقدية الموجَّهة وتدابير حماية التعليم، لضمان عدم استغلال الخدمات الأساسية لتحقيق مكاسب انتخابية.

4. تتعرّض الحياة الحزبية للوصم، ولا سيّما بين الشباب، ما يُضعف المساءلة.

التداعيات: ينبغي للمشرّعين اعتماد حزمة تشريعية متكاملة ومحدّدة تحمي التعدّدية السياسية وتخفّف الأعباء الفعلية للمشاركة، من خلال الحدّ من خطاب الكراهية والوصم المرتبط بالانتماء الحزبي. وينبغي لهم أيضًا تشجيع تشكيل تكتّلات سياسية شبابية وجمعيات مدنية، وتوفير أماكن محمية لعقد اجتماعاتها، وإتاحة الفرصة لها للحصول على منَح صغيرة تُوزَّع على أساس تنافسي، وتقديم الدعم لبناء قدراتها، وضمان أدوار استشارية لها في صنع القرارات البلدية والقطاعية. ومن شأن ذلك أن يتيح للمنظّمين الشباب الانتقال من النشاط السياسي غير الرسمي والمحفوف بالمخاطر إلى قنوات تأثير واضحة وخاضعة للمساءلة، بما يحدّ من الوصم ويعزّز الرقابة ويجعل الحياة الحزبية أكثر أمانًا وشفافية.

5. يهدّد تفاقم الانقسامات بين المجتمعات المحلية التماسك الاجتماعي.

التداعيات: ينبغي لصانعي السياسات إقرار إطار قانوني موجَز يُضفي طابعًا مؤسّسيًّا على الإدارة المشتركة للمرافق والموارد العامة التي تتقاسمها المجتمعات المحلية، من خلال إنشاء مجالس تمثيلية، واعتماد موازنات شفافة وآليات لتسوية النزاعات، بما يضمن تقديم الخدمات بصورة مُنصِفة بين مختلف المجتمعات. وفي الوقت نفسه، يجب توضيح القوانين المتعلقة بخطاب الكراهية والتحريض وتعزيزها بصورة محدّدة وضيّقة النطاق، مع إخضاع تطبيقها لرقابة مستقلة وضمان تناسب تدابير إنفاذها، للحدّ من الخطاب الضار المُنظَّم مع حماية حرية التعبير المشروعة. وينبغي أن تترافق هذه التدابير القانونية مع أنشطة لتعزيز التماسك الاجتماعي، تشمل مشاريع توطيد الروابط والمصالحة ومبادرات البنية التحتية المشتركة، بهدف الحدّ من العوامل المُسبِّبة للمظالم وإيجاد حوافز مستدامة للتعاون بين المجتمعات المحلية.

6. إنّ إقصاء النساء من الحياة السياسية مشكلة بنيوية، وليس مسألة خيارات شخصية.

التداعيات: ينبغي للسياسيّين ذوي التوجّه الإصلاحي الدفع نحو اعتماد تدابير خاصة مؤقتة لتسريع مشاركة النساء في الحياة السياسية، بما في ذلك إقرار كوتا جندرية مُلزِمة تتضمّن أهدافًا واضحة ومهلًا زمنية محدّدة وعقوبات على عدم الامتثال. وينبغي أن تترافق هذه الكوتا مع إصلاحات قانونية مُكمِّلة تُزيل العوائق البنيوية، مثل إقرار دعم لرعاية الأطفال بموجب القانون، وإجازات والدية مدفوعة الأجر، وتسهيلات مالية موجّهة لتمويل الحملات الانتخابية أو منَح تأسيسية للمرشحات، لضمان أن تؤدي الكوتا إلى تمثيل فعلي للنساء، بدلًا من الاكتفاء بتمثيل رمزي.

وينبغي لهم أيضًا فرض جمع البيانات المصنّفة بحسب الجنس ونشر تقارير علنية عنها في مختلف مراحل العمليات الانتخابية والمؤسّسات العامة، والدفع نحو إجراء إصلاحات داخلية في الأحزاب السياسية تُلزمها بتنفيذ خطط عمل لتعزيز المساواة بين الجنسَيْن، وإقرار برامج لبناء قدرات الأعضاء النساء ضمن أطر تنظيمية مُلزِمة. ويهدف ذلك إلى ضمان اقتران الالتزامات القانونية بموارد مخصّصة وآليات للرصد والإنفاذ، بما يحقّق زيادة مستدامة في تمثيل النساء وتأثيرهنّ.

7. يتزامن الاستهلاك المرتفع للأخبار الرقمية مع تدنّي مستويات الثقة بها، ما يؤدّي إلى أزمة مصداقية لدى الشباب.

التداعيات: ينبغي للمشرّعين فرض إدراج تعليم شامل للتربية الإعلامية في المناهج المدرسية، وتمويل حملات توعية عامة لتزويد المواطنين، ولا سيّما الشباب، بالمهارات اللازمة لتقييم المعلومات. كذلك ينبغي إلزام المنصّات بالإفصاح عن المحتوى المدعوم والإعلانات السياسية، من خلال وضع علامات واضحة تُبيّن مصدر المحتوى وتوفير مكتبات إعلانية قابلة للبحث، وفرض التزامات بالشفافية بشأن الخوارزميات التي تعزّز انتشار المحتوى، إلى جانب عقوبات قابلة للإنفاذ في حالات عدم الامتثال. إضافةً إلى ذلك، ينبغي إلزام الجهات المعنية بنشر تقارير علنية دورية عن اتجاهات انتشار المعلومات المُضلِّلة وأثر التدخلات الرامية إلى مكافحتها، بما يتيح لصانعي السياسات والمنصّات والمجتمع المدني العمل معًا على إعادة بناء الثقة بالبيئة المعلوماتية.

8. أدّى الإرهاق من الاحتجاجات إلى إضعاف التعبئة وزيادة المطالبة بإنجازات ملموسة على مستوى الحكم.

التداعيات: ينبغي للمشرّعين اتخاذ تدابير لاستعادة الثقة وإعادة إشراك المواطنين، من خلال إثبات قدرة العمل الجماعي على إحداث تغيير حقيقي. ويمكن تحقيق ذلك عبر سنّ قانون لميثاق وطني للأداء، يحدّد معايير واضحة لتقديم الخدمات ومؤشرات قابلة للقياس لأداء الوزارات والمؤسّسات العامة، ويُلزِمها بنشر نتائجها على بوابة إلكترونية عامة يسهل الوصول إليها، ويفرض إجراء عمليات تدقيق مستقلة، إلى جانب اعتماد آليات للتحقّق يقودها المواطنون، مثل بطاقات تقييم الأداء والرصد المجتمعي وعمليات التحقّق الميداني المفاجئة التي تجريها جهات مستقلة. وينبغي ربط جزء من الأموال العامة والتحويلات المالية التي تتمتع الجهات المعنية بسلطة تقديرية في تخصيصها، بتحقيق نتائج ملموسة وخاضعة للتحقّق، بما يوفّر حوافز مباشرة لتحسين الأداء.

9. الطائفية مرفوضة على نطاق واسع من حيث المبدأ، لكن الاعتماد عليها لا يزال قائمًا في الممارسة العملية.

التداعيات: ينبغي للإصلاحيّين التركيز على تفكيك الحاجة إلى الحماية الطائفية تدريجيًا، بدلًا من تكريسها. ويتطلّب هذا التحوّل بناء مؤسّسات دولة موثوقة

وقادرة على توفير الأمن والخدمات بصورة مُنصِفة، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي الشاملة التي تحدّ من الاعتماد على شبكات الزبائنية السياسية، وإيجاد مسارات تتيح للمواطنين نقل ولائهم من الزعماء الطائفيّين إلى المؤسّسات العامة. ومن خلال تعزيز قدرات الدولة وشرعيّتها، إلى جانب توفير بدائل قابلة للتطبيق، يمكن المجتمعاتِ المحلية تجاوزُ اعتمادها على البنى الطائفية من دون إكراه، والبدء بتبنّي أشكال أكثر شمولًا من الانتماء.

10. تشكّل الدراسة مرجعًا أساسيًّا للفترة الفاصلة بين حربَيْن، وتستدعي ديناميات ما بعد النزاع ترتيبًا مرنًا لمراحل الإصلاح.

التداعيات: ينبغي لصانعي السياسات فرض إجراء تقييمات سريعة لمواقف المواطنين عقب الأزمات، وتكريس مبدأ الترتيب المرن لمراحل الإصلاح في القانون، وإعطاء الأولوية لتحقيق الاستقرار في المجال الإنساني، ثم سنّ تشريعات تتيح تنفيذ تجارب إصلاحية رائدة في مجال الحوكمة خلال فترات محدّدة، مع إلزام الجهات المعنية بنشر تقارير علنية دورية عن الانتقال بين المراحل. ويضمن ذلك استمرار استجابة الإصلاحات للواقع المتغيّر، وتمكين المواطنين من متابعة التقدّم المُحرَز عبر مختلف مراحل التعافي والتحوّل في الحوكمة.

تؤكد هذه الدراسة ما دأبت الدراسات السابقة على إبرازه، وهو الحاجة الملحّة إلى بناء دولة حقيقية تضمن حصول المواطنين على الخدمات الأساسية، وتمتّعهم بحقوقهم الأساسية، وشعورهم بالإنصاف والعدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون. فالدولة التي ينظر إليها المواطنون بوصفها قادرة على حمايتهم وتلبية احتياجاتهم اليومية تشكّل الحجر الأساس للثقة والاستقرار.

وفي غياب هذه الدولة، تملأ الفراغَ روابطُ المحسوبية الطائفية، وهي بنى لا تحظى بالتقدير ولا يرغب فيها المواطنون فعلًا، لكنهم غالبًا ما يضطرون إلى الاعتماد عليها من أجل البقاء. ويترك ذلك كثيرين منهم في حالة من اليأس والعجز، ويدفعهم إلى النظر إلى الهجرة بوصفها المخرج الوحيد.

ولعلّ الوقت قد حان لاتخاذ خطوات حاسمة تتجاوز الحلول المؤقتة، نحو بناء دولة قادرة على حماية مواطنيها بصورة موثوقة، واستعادة ثقتهم، وترسيخ انتمائهم من جديد إلى ميثاق وطني جامع.

المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies
LCPS

برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب 215-55، شارع ليون،
رأس بيروت، لبنان

رقم الهاتف: 301 799 21 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org